

- عدد الأجوبة الكتابية: 3 أجوبة.
شكرا، ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، وردت على الرئاسة ست (6) إحاطات المجلس علما، وهي لكل من فريق التحالف الاشتراكي، والفريق الفيدرالي، وفريق التجمع الدستوري الموحد، وللفريق الحركي، وإحاطة أخرى لفريق الأصالة والمعاصرة، وللفريق الاستقلالي.

وأعطي الكلمة لأول متدخل برسم المادة 128، وهي لفريق التحالف الاشتراكي، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نريد من خلال الإحاطة التي ننوي الإعلان عنها أن ننبه إلى ما تفرضه ضرورة اتخاذ التدابير لضمان إنجاح ما بعد الدستور، ويتبدى هذا، وعلى كاهل الحكومة والدولة، يتبدى من اتخاذ كل التدابير لتصفية الأجواء.

ظهر لنا من خلال الطريقة التي تم بها الجواب على سؤالنا المتعلق بتشغيل حاملي الشهادات في الأسبوع الماضي، من خلال جواب السيد الوزير الذي يتولى الجواب نيابة عن السيد الوزير الأول بأن الحكومة، نظن ويفهم الرأي العام، فهم هذا على كل حال، بأن الحكومة تركت هذا الموضوع جانبا إلى ما بعد.

ننبه إلى أن ظاهرة العطالة أو طالبي الشغل، الحاملين للإجازات، هي ظاهرة استثنائية، لا يمكن خلطها مع ما يسمى بظاهرة أو ما يسمى بإشكالية البطالة بصفة عامة، التي تبتدى من كل من ليست له القدرة أو الباحث عن عمل.

هذه الظاهرة خطيرة مرتبطة بضرورة إيجاد حل مستعجل بالشكل الملائم، خصوصا ونحن في مرحلة انتقالية سريعة، فنرى كيف تعالج في سمات في بلدان أخرى، نحن الآن، الوزير الأول قال سنعفي من المباراة فئة معينة من حاملي دبلوم الدكتوراه والماستر، ولكن سكت عن الباقي، فلذلك نظن بأن من الواجب الالتفات إلى هذا الموضوع حتى تتم معالجته لتصفية الأجواء.

السيد الرئيس،

من علامات توتر الأجواء أن يصل بنا إلى أن نرى ما نراه من اعتصامات أمام البرلمان من طرف القيمين الدينين، الأئمة والفقهاء، هذه أظن أنه لا بد أن تثير الانتباه، البارحة اعتصام المحامين، غدا ستأتي فئة أخرى، أنستدرك خطورة هذه الحركة ونحن مقدمون على إنجاز مرحلة

محضر الجلسة رقم 764

التاريخ: الثلاثاء 18 رجب 1432 (21 يونيو 2011)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وواحد وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدتان المستشارتان والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من منسق مجموعة الإتحاد الوطني للشغل، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه إلى قطاع العدل حول الاختلالات التي رصدتها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2008 إلى جلسة لاحقة.

وبمراعاة من رئيس الفريق الحركي، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الفريد الموجه لقطاع الصناعة التقليدية حول مآل اتفاقية تمويل الصناع التقليديين إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

إلى غاية يوم الثلاثاء 21 يونيو 2011:

- عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، الكلمة للمتدخل الثالث لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

انطلقت اليوم، بحول الله وقوته، حملة الاستفتاء حول الدستور الذي قدمه جلالة الملك للشعب المغربي في خطابه التاريخي ليوم الجمعة 17 يونيو الجاري، لتكون هذه الانطلاقة بمثابة إعلان عن ميلاد مغرب جديد، مغرب الحريات والديمقراطية، مغرب التوازن بين السلط وإقرار الحقوق وتحسين المؤسسات، مغرب سيادة الشعب، مغرب المسؤولية والمحاسبة، مغرب التعددية السياسية والثقافية واللغوية، مغرب حقوق الإنسان والمساواة.

ابتداء من 01 يوليو سيصبح المغرب في ظل قواعد دستورية، لها موقعها ضمن الدساتير العالمية الأكثر ديمقراطية السيد الرئيس. كل ذلك يجعل المسؤولية الآن على عاتق الأحزاب السياسية والنقابات التي أصبحت ملزمة بتطبيق قواعد الديمقراطية الداخلية وفتح المجال أمام الشباب للانخراط بكل مسؤولية في الحياة السياسية وتدير الشأن العام. الأحزاب والنقابات، السيد الرئيس، مطالبة بتأطير الشباب وتكوينه السياسي وتنشئته على قيم الغيرة الوطنية والمواطنة المسؤولة.

المسؤولية ملقاة على شباب المغرب المتطلع والطموح للانخراط بكل وعي وانضباط لإنجاح معركته التي بدأها ضد الفساد وإقرار الحقوق وتحديد المسؤوليات لتكريس مبدأ المحاسبة، فمشروع الدستور يفتح أمام شبابنا الآفاق الواسعة لتحقيق تطلعاتهم، وعلمهم الآن أن ينخرطوا في العمل على تحقيق طموحاتهم من داخل المؤسسات.

ليس هناك، السيد الرئيس، إلا طريقة واحدة لقول "نعم"، وليس هناك أيضا إلا طريقة واحدة لقول "لا"، إنها التصويت والمشاركة.

السيد الرئيس،

الكرة الآن -كما نقول- في ملعب الأحزاب السياسية لأن صاحب الجلالة قد استجاب لمعظم مطالب كل القوى المجتمعية، فقد عبرت كل القيادات الحزبية عن تأييدها للمشروع وأمام الرأي العام الوطني من خلال تصريحاتهم في وسائل الإعلام.

إذن منذ الآن الأحزاب مسؤولة على الخبز اليومي للمغاربة وتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير الشغل للشباب العاطل وإصلاح التعليم

تاريخية كبيرة جدا من خلال إنجاح الدستور الذي نحن نعي من أجل التصويت عليه بنعم؟

أظن أن الضمير يستلزم على الدولة وعلى الحكومة أن تلتفت إلى ما يجب القيام به بصفة مستعجلة لإيجاد حل ملائم لهذه الاحتقانات والتخفيف منها، وما يتطلب الأمر من تسوية الأجواء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، والكلمة للمتدخل الثاني برسم الإحاطة دائما للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علما أننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، نعتبر أن الاتفاق الاجتماعي ليوم 26 أبريل 2011 الذي تم بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية، والذي جاء بعد جهد كبير، حيث كانت مواقف الفرقاء متباعدة، ذو أهمية كبيرة، ليس فقط لما تم التوصل إليه فيما يتعلق بالمطالب المادية، بل لكونه أعاد الأمور إلى نصابها في علاقته بالاتفاقيات السابقة، ولكونه وضع خريطة الطريق لإيجاد حلول للقضايا المطروحة.

غير أن هذا الاتفاق لن تكون له هذه الأهمية والفعالية ما لم يتم الإسراع ب:

- تنفيذ ما تم التوصل إليه، وعلى رأسها معالجة الملفات القطاعية المطروحة، والتي ما زالت مثار احتجاجات العديد من القطاعات العمومية والشبه عمومية والقطاع الخاص؛

- وضع برمجة عملية لتنفيذ كل القضايا الواردة في الاتفاق، وعلى رأسها المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

- إصلاح منظومة الأجور؛

- معالجة ملف التقاعد بما ينصف المتقاعدين؛

- ديمقراطية المؤسسات الاجتماعية؛

- احترام الحريات النقابية؛

- معالجة نزاعات الشغل الجماعية.

ولدم ما يتم القيام به حول الإصلاحات السياسية والدستورية ومحاربة العزوف، يتطلب إعطاء الملف الاجتماعي ما يستحقه من أهمية، وذلك بإيجاد حلول للقضايا المطروحة التي تم جميع الأجورين بدون استثناء.

ستقوم بالزيارة الميدانية التي وعدتنا بها للوقوف على حجم معاناة المواطنين مع المكتب الشريف للفوسفات دون جدوى حتى أصبح المواطن الحريكي يقولون إن ما هذه إلا وعود شفوية.

ولهذا، نطلب من السيد الوزير الأول أن يحث السادة الوزراء على الالتزام بما توعدوا به طبقا لما جاء في التصريح الحكومي.

وفي هذا الإطار، نطلب من الحكومة الإفراج عن 15 عامل، هي الآن رهن الاعتقال في مدينة خريكة ما يزيد عن 40 يوما، وتعيش في إضراب متواصل عن الطعام، ذنبهم الوحيد هو مطالبتهم بالإدماج في هذا المكتب.

أملنا، السيد الرئيس، أن يتم تصحيح هذا الوضع، كما أن وعود المكتب الشريف للفوسفات بتشغيل 5800 مواطن في آخر يونيو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أنهيت حقا في الكلام. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط مجلسنا علما ومن خلاله الرأي الوطني علما، هو أنه في هذه الظرفية التاريخية والحالية الراهنة وارتباطا بها، وخصوصا التي تعيشها المملكة المغربية، وفي إطار تفاعلها في ما يصطلح عليه بالربيع العربي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نهني أنفسنا وكافة مكونات الشعب المغربي على النضج الذي أبانوا عليه مرة أخرى من خلال تفاعلهم الإيجابي والبناء مع الحراك السياسي والاجتماعي، الذي توج بمسودة دستور تضاهي في بنودها وخطوطها العريضة أبرز دساتير الديمقراطيات العريقة في العالم.

ومن هنا، يمكننا القول وبصوت مرتفع أننا انتقلنا من فترة الانتقال الديمقراطي إلى فترة التطبيع مع الديمقراطية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والمشروعية المجتمعية المبنية على التغلغل الإيجابي مع المجتمع، عوض التنغي والتماهي مع المشروعية التاريخية التي عفا عنها الزمن.

ولكن للأسف الشديد، فبقدر ما نسجل بإجلال وافتخار حملة اللحظة الواعية التي يمر منها مجتمعنا مقارنة مع العديد من الشعوب العربية، التي تنتمي لها صادقين الخروج من المآزق والولايات التي تعيشها، بقدر أيضا ما نسجل بامتعاض كبير غياب الحكومة وعدم تمثلها للحظة والحراك الذي يعيشه المجتمع، وانخراطها المسبق في حملات انتخابية سابقة لأوانها، الأمر الذي يتجلى من خلال غيابها المضطرب أو على الأقل لجزء كبير منها عن جلسات الأسئلة الشفوية، وهو الأمر الذي يجعلنا في حرج من خلال

والنهوض بالعالم القروي والفلاحة الوطنية.

إن الشعب إذن أراد محاسبة المسؤولين، يجب أن يتوجه الآن إلى الأحزاب السياسية والتقابات. فهل ستكون أحزابنا وتقاتنا في مستوى هذه التحديات المطروحة أمام المغرب؟

وفي الأخير، السيد الرئيس، أقول لكل المغاربة: "صوتوا بنعم على دستور يفتح أمامكم المجال لمحاسبة الفساد والمفسدين ثم محاسبة الأحزاب السياسية".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، والكلمة للفريق الحركي في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني، أخواتي المستشارين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط المجلس الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، تتعلق بتفاعل الحكومة مع العمل البرلماني، إذ أنه جاء في تصريح الوزير الأول أن الحكومة ستعمل يد في يد مع البرلمان من أجل توطيد علاقات التشاور المتبادل والحوار الدائم بين أعضائها وأعضاء البرلمان وتكثيف حضورها، سواء في الجلسات العمومية أو من خلال أشغال اللجان المختصة في المجلسين.

إلا أنه مع كامل الأسف أن بعض أعضاء الحكومة لا يحضرون إلى الجلسات إلا نادرا، كما أن بعضهم لا يفي بالتزاماتهم اتجاه السادة البرلمانيين، سواء من خلال الأسئلة أو من خلال أشغال اللجان.

وهنا نخر الرأي العام بأن وزيرة الطاقة والمعادن أعطتنا موافقتها في هذه القبة بزيارة ميدانية لتتق على حجم المشاكل التي يتخبط فيها سكان إقليم خريكة، وبالخصوص جماعة المفاسيس وحقان وأولاد عزوز والفقرا وأولاد إبراهيم، مع المكتب الشريف للفوسفات.

وقد سبق أن راسلناها مرارا في هذا الشأن دون أن نتلقى جوابا، وسمحوا لي أن أخبركم بتاريخ المراسلة:

- مراسلة بتاريخ 21 يونيو 2010، ترمي إلى القيام بزيارة ميدانية؛

- فاتح دجنبر 2010، تذكير بالمراسلة الأولى؛

- مراسلة أخرى بتاريخ 9 فبراير 2011 من أجل تحديد موعد الزيارة ما بين 18 و 25/2011 طبقا لمراسلتها؛

- وبتاريخ 7 يونيو 2011، راسلناها من جديد من أجل التذكير.

كما كررنا طلبنا في لجنة الفلاحة بتاريخ 14 يونيو 2011، والتي كانت حاضرة فيها السيدة وزيرة الطاقة والمعادن، وأكدت لنا مرة أخرى أنها

إن الفريق الاستقلالي وهو يؤكد دعوة حزب الاستقلال لكافة المواطنين والمواطنات إلى التصويت المكثف بنعم على مشروع الدستور باعتباره تصويتنا على مستقبل البلاد، ويدعو إلى جعل الحوار الديمقراطي الناضج إطارا يحكم كل الفرقاء السياسيين والمجتمعيين ويلزم الجميع بنتائج الاستفتاء الدستوري باعتبار ذلك احتراماً لإرادة الشعب الحقيقية.

كما ندعو الحكومة لجعل يوم التصويت على الدستور عطلة وطنية لتمكين كل المواطنين، خاصة الأجراء وساكمة المناطق النائية من أداء واجبهم الوطني في ظروف مناسبة.

كما ندعو وفي إطار مهامنا الدستورية مجلسنا الموقر لعقد لجنة استثنائية خاصة بتفسير مضامين الدستور أمام الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس،

إن الفريق الاستقلالي، يجدد دعوته لكل القوى الحية ولكل المواطنين ولكل المواطنين إلى جعل مسيرات مساندة الدستور، مسيرات تجسد نضج الشعب وإيمانه العميق بالديمقراطية الحقة التي تكفل التعبير عن الرأي والرأي المخالف، في إطار الحرص على العمق الديمقراطي المبني على احترام الأقلية لرأي الأغلبية الساحقة للشعب المغربي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

وبعد هذا ننتقل إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة... في أي إطار السيد المستشار؟ لا أعتقد أن هنالك ما يدعو لأخذ نقطة نظام.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

إذا سمحتم، كنا نعتقد أن ما كان يصطلح عليه في السابق بأمر الوزارات قد ولى إلى حيث لا رجعة، واليوم نلاحظ أن هناك قطاعا واحدا برحمت له أكثر من 13 سؤالاً، مما طبعا يكون على حساب بعض القطاعات الأخرى، وهذا أعتقد ناتج على غياب الوزارة المعنية أن اليوم وزارة الفلاحة هناك 13 سؤالاً مبرحما، مما سيستحوذ على نصف حصة الأسئلة الشفهية، وأعتقد أن هاته المسألة غير معقولة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار (المستشار السيد إدريس الراضي)، أرجوك، شكرا السيد المستشار هذه البرمجة تم الاتفاق عليها، لا، سوف لن أعطيك نقطة نظام السيد الرئيس، تفضلوا الله يجازيك بخير السيد المستشار، تفضل السيد الرئيس، مكابيش داعي، لا داعي لأخذ نقطة نظام، ليس هنالك خرق للنظام الداخلي لتسيير الجلسة، ليس هنالك داع، ليس هنالك داع، أنا اعتقدت أنه سوف يتكلم بمسطرة، لم يتكلم...

تفضل السيد المستشار، الله يجازيك بخير السيد الرئيس، تفضل

استبدال أسئلة آنية بأخرى تفتقد إلى الآنية، ولكن عذرنا في ذلك هو غياب الحكومة وعدم امتلاكها الجرأة للتفاعل مع هموم ونبض الشارع المغربي، الذي يغلي بالاحتجاجات والحياة، وباعتباره شارع في مجمله شاب تواق إلى الحياة والتغيير والمطالبة بمعاينة المفسدين.

فعلى ما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعو الشباب وكافة مكونات الشعب المغربي بالتفاعل مع التصويت بالإيجاب على مشروع الدستور الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار إحاطة المجلس علما، لسنا بحاجة إلى التذكير بضرورة الالتزام بالوقت السادة المستشارين، أرجوكم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يتناول الفريق الاستقلالي اليوم قضية جوهرية ترتبط بالمسار الديمقراطي لبلادنا في ظل النقاش السياسي الحيوي والهام الذي تعرفه في أفق التصويت على مشروع الدستور الجديد، بعيدا عن المزايدات السياسية وبعيدا عن منطق الشاعة.

السيد الرئيس،

إن بلانا عبر تاريخها ومنذ الاستقلال طورت تجارها ومساراتها بفعل نضال متواصل للقوى الحية الحقيقية، المرتبطة فعليا بهموم الشعب المغربي ومطالبه، ومن ضمنها حزب الاستقلال، وهذا ما جعل الإصلاحات الدستورية متواصلة في ظل نقاش دائم، يهدف إلى تجويدها وتطويرها.

ولعل الدستور الحالي يشكل ثورة حقيقية لمستقبل بلادنا، وتتويجا لمساراتنا النضالية بإنتاج مشروع مغربي-مغربي، بحرص كامل من جلالة الملك أعز الله أمره، على الاستماع لكل شرائح المجتمع المغربي، وكذلك الحرص على جعل المنهجية الديمقراطية مدسرة بصفة كاملة وبصفة واضحة.

هذا المسار اليوم، والذي سنواصله بكل مسؤولية ونضج في إطار الحرص على ثقافة الحق والواجب المتكاملين، وفي إطار الحرص على احترام نتائج الخيار الديمقراطي التزيه المبني على نتائج صناديق الاقتراع، التي تلمزنا جميعا في إطار ترسيخ حقيقي لمفهوم دولة الحق والقانون الفعلية، مؤمنين أن تنزيل الدستور لا بد وأن يقترن بإصلاحات سياسية جوهرية على مستوى القوانين التنظيمية لضمان فاعليته.

السيد الرئيس المحترم،

مهب الريح، والذين يعانون أصلا من ثقل القروض وتوجد أراضيهم بشكل جزئي أو كلي في وضعية رهن لدى الأبنك، هذا أمام صمت الحكومة اللامفهوم وغير المبرر.

وإذا كنا جميعا على اتفاق بأن الكوارث الطبيعية تكتسي طابع الصدفة والفجائية، فإنه لم يعد مقبولا الاستكانة إلى كون الكوارث الطبيعية ذات طابع فجائي، خاصة إذا علمنا أن تدابير المخاطر والأزمات أصبح علما قائما بذاته لمواجهة معطى التغيرات المناخية التي يعيشها المغرب، ومن ثم فإن مسؤولية الحكومة قائمة في معالجة هذه المخاطر والكوارث من خلال التحسيس بأهمية التأمين على الكوارث الطبيعية وإعمال تدابير جد مرنة، يستفيد منها الفلاحون وخاصة الصغار منهم.

ولذلك، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تعتمدون القيام بها من أجل التخفيف من الأضرار التي لحقت الفلاحين من جراء هذه الأمطار؟
وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالفعل عرفت بعض المناطق خلال الأسابيع الأخيرة موجة من التساقطات المطرية العاصفية مصحوبة في بعض الأحيان بالبرد، لحقت أضرارا متوافقة على حسب المناطق والتقنيات المستعملة ومراحل نمو الزراعات وكذا على مستوى بعض التجهيزات الهيدرولوجية.

أبانت التحريات أن هذه الأضرار تبقى في مجملها محدودة، إذ لم تتعدى المساحة الإجمالية المتضررة 28 ألف هكتار، تتكون أساسا من الحبوب 55%، الأشجار المثمرة 32%، والخضروات 8%، لكن هذه الأمطار كانت لها أيضا آثار إيجابية وخاصة على نمو الزراعات الربيعية والخضروات والأشجار المثمرة والموفورات الكنتية للقطيع، إضافة إلى تحسين حقينة السدود والفرشة المائية.

وقد بادرت الوزارة إلى اتخاذ الإجراءات للتخفيف من آثار هذه التساقطات على الفلاحين. بالنسبة للحبوب، اسمحو لي السيد الرئيس المحترم، أن أعطي التوضيحات اللازمة بمناسبة الأسئلة اللاحقة في هذه الجلسة التي تشكل الحبوب موضوعها الرئيسي.

وبخصوص أثر البرد على الأشجار المثمرة، فتمتدح الإجراءات حول إنجاز برنامج للإنذار المبكر ومعالجة السحب المحملة بالبرد، حيث تم في هذا الإطار إرساء 107 مولدا أرضيا بشراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة والمجلس الجهوية المعنية، ونحن بصدد إعادة النظر في هذه المنظومة عبر

اجلس، لا تفوت الوقت على زملائك، أرجوك، متفوتش الوقت على الزملاء ديالك لأن غادي تخرجهم من جلسة الأسئلة... أنا كرئيس الجلسة، نقول على أن.. تفضل السيد الرئيس، سوف أعطيك، تفضل اجلس ونقول لك علاش اعطينها له وعلاش مبعيتش نعطينا، وغير تفضل اجلس ويمكن نعطينا لك، غير اجلس نهضر معك باش تفهم بعدا علاش اعطيت له نقطة نظام، اعتقدته أنه سوف يتكلم، وخليني نكمل لك باش تفهم، وذلك ما سأفعل، وسوف أعطيك الكلمة وإن وجدتك خارج تدير الجلسة سأوقفك، مرة أخرى تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

غير الشهية فتفتحت بعد الأخ المحترم السي أفرياط، تكلم على الوزراء. مؤخرا السيد الرئيس واحد الوزير، دون ذكر إسمه، اتفق معنا على أساس راسلناه 4 أو 7 مراسلات، خليني نكمل الله يرضي عليك، ويديكم الله. السيد وزير الفلاحة راه كيزور المناطق وراه كيدير سياسة القرب وراه كيحي عندنا دائما لكل جهات المملكة، تفضل الوزير يزور المناطق وميجيش يتصنت للأسئلة... الوزراء يديروا سياسة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالا، 7 منها آنية موجهة لقطاع الفلاحة، و14 سؤالا عاديا موجهة لقطاع الفلاحة كذلك، وأسئلة أخرى لقطاع العدل والإسكان والسياحة والطاقة والمعادن والشباب والرياضة والصناعة التقليدية.

ونستهل هذا الجدول بطرح الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، وعددها كما قلنا 14 سؤالا.

السؤال الأول الآني موضوعه الأضرار التي خلفتها التساقطات المطرية الأخيرة، لفريق الأصالة والمعاصرة، أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني، أخواتي المستشارين،

عرفت العديد من المدن والقرى المغربية في الآونة الأخيرة تساقط كميات كبيرة وغير مسبوقة من الأمطار والبرد أو بما يسمى بالتبروري، خلفت خسائر مادية جسيمة لدى السكان وأتلفت المحاصيل في العديد من الجماعات القروية بجهة الرباط-سلا-زمور-زعرير، ومكناس-تافيلالت، والشاوية-ورديفة، وتادلة-أزيلال وغيرها، مما جعل شهورا من العمل المضي والشاق للفلاحين الصغار، وخاصة الفلاحين البسطاء والصغار منهم، في

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

هو الحكومة قامت باختيار أنه طلبت من الإخوان اللي جاوا يعني اللي هما معرضين لهاذ الآفة باش يساهموا في واحد التأمين، وهاذ التأمين كان فيه دعم من طرف الدولة وكذلك طلبات من الإخوان اللي هما في هاذ الأشجار ديال (les arbres fruitiers) باش يعملوا الاستثمارات ديال الوقاية اللي ساهمت فيه الدولة ب40%، كما أن الدولة الآن هي عاملة في الإنجاز ديال واحد الدراسة إستراتيجية لوضع نظام جديد للتأمين اللي يمكن يدخل فيه واحد الطرف مهم ابتداء من سبتمبر المقبل إن شاء الله، واللي غادي يكون فيه (le multirisque)، غادي ندوا ب (les céréales)، كايين ديال الأشجار المثمرة ونحن -إنشاء الله- مع (la MAMDA) ومع الشركات الأخرى ديال التأمين باش نوجدو.

فاللي يمكن أنه الدولة تتمكن من المدخلات باش يكونوا الأئمة جيدة، يعني باش ما يخلصوش الكلفة، تكون واحد التدخل ديال الدولة باش تكون الكلفة في المستوى، وهذا ما تقوم به وكايين الدعم ديال الاستثمار وكايين واحد العدد ديال الدعم اللي هو موجود في الميدان الفلاحي وكايين كذلك الثمن اللي كتحاولو باش يكون في واحد المستوى، فأكثر من هذا الدولة هي لا تفلح، يعني هي ما كتقسمش ملي كترج، يكون الرج أو معك في الرج أو في الخسران، هذه مهنه، وخص الفلاح اللي باش يتفادى هاذ الشئ في المستقبل، هو أنه نجيبو له واحد (l'assurance) بواحد الثمن قليل بزاف باش ييدا ياخذ هاذيك (l'assurance) ديالو يعرف بأنه ماشي في العضة ديال الإتلاف وديال الضياع، وهذا مغادي نجيو به -إن شاء الله- ابتداء من شهر سبتمبر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى الأسئلة الأخرى في نفس القطاع، وهي آنية دائما، وثلاث أسئلة تجمعها وحدة الموضوع. السؤال الأول يتعلق بأئمة الحبوب بالسوق الوطنية، وهو لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

إرساء نظام جديد، يعتمد على الإطلاق الأوتوماتيكي، حيث خصصت الوزارة لهاذ الغرض مليون و550 ألف درهم برسم القانون المالي لسنة 2011.

كما نحن بصدد دراسة إمكانيات إسناد مهمة تدبير المولدات إلى المهنيين في إطار تعاقدي، تشجيع دعم استعمال الشباك الواقية من هذه الآفة بنسبة 40% من التكلفة الإجمالية في حدود 40 ألف درهم للهكتار، وإحداث نظام خاص للتأمين بالمناطق الأكثر عرضة لآفة البرد في إطار اتفاقية بين وزارة الفلاحة والمالية والتعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بالنسبة للموسمين 2009-2010 و2010-2011، من أهم المقترحات ديالها وضع نسب أكتتاب تفضيلية من طرف التعاضدية وإرساء إعانة لدعم أقساط التأمين، تتراوح بين 20 و40% حسب حجم المساحات المؤمن عليها.

عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين إن كان هنالك تعقيب عن السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير كنشكروكم على هاذ الجواب المقنع، لكن السيد الوزير هاذ الكارثة الطبيعية اللي هي اعطت خسائر كثيرة، لاسيا الفلاح الصغار، على هذه المعطيات اللي اعطيتو بأن غادي تعملوا هاذ الشئ في المستقبل، ولكن الناس الفلاحة كيتسنوا شئ تعويض لأن كايين الناس اللي امشات لهم، كايين اللي امشى التفاح، امشى الزيتون، امشى البحار، ولاسما أن هاذ التبروري اللي ضربت راه ما خللات حتى حاجة.

الفلاحة كيتسنوا شئ تعويض لأن حتى هما ما خصهمش يمشيو يديروا الإضرابات ويديروا هاذي ويديروا هاذي، وذاك الشئ اللي ابقى، السيد الوزير، واللي مضروباش حتى هي ما فيها حتى شئ فائدة لأن مع الشتوات، نبتت متتعطي حتى شئ فائدة، الناس دابا كيضطروا باش يعطيو هاذ العلف للبهائم ديالهم.

وكاينة نقطة أخرى ديال القرض الفلاحي اللي سمعنا في التلفزة بأن الوضعية ديالو غادي تحسن وغادي تسوى، الناس كيتساءلوا باش يخرج هاذ الشئ للوجود باش يستأنفوا العمل ديالهم.

السيد الوزير، هاذ الشئ زعما احنا هاذ الفلاح ما عمرو أخذ شئ تعويض ولا شئ حاجة ولو يكون كارثة ولو يموتوا، متنفهمش أنا هاذ الدولة اللي مكستاجبش لهاذ الناس الفقراء والناس في البادية والناس البسطاء، نتمناو الحكومة تعمل شئ أعمال تعويض لهاذ الناس لأن راه في حالة مأساوية.

تتناسب مع محصول هذه السنة من الحبوب، بل تتعدى إلى عدم استقبال هذا المنتج.

ولا نجادل فيما هو طبيعي، السيد الوزير، وعقدي، لكن نخرج على غياب الوزارة في إيجاد الحل.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات العاجلة التي اتخذتها الحكومة لحماية المنتج الفلاحي والمنتجين من المضاربات ومن استغلال هذه الوضعية التي ليس للفلاح ولا المنتج يدا فيها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث في الموضوع، يتعلق بالموسم الفلاحي الحالي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، عبد الحميد السعداوي، بناصر أزوكاغ، عياد الطيبي، حميد كوكسوس. الكلمة للسيد عبد القادر قوضاض، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يعيش الفلاحون المغاربة هذا الموسم ظروفًا صعبة، وذلك جراء الحسائر الفادحة التي تكبدوها، سواء من حيث العواصف المفاجئة والمصحوبة بالبرد (التبروري) أو من خلال تساقط الأمطار المفاجئة مع حلول موسم الحصاد، مما ألحق أضرارا بالمحاصيل الزراعية على مستوى الكم والجودة والوزن.

وقد سبق أن أكدتم في أحد تدخلاتكم أن البلاد فقدت 500 ألف طن من محصول الحبوب لهذا العام بسبب الأحوال الجوية السيئة، ونتيجة لهذه الظروف، السيد الوزير، فإن ثمن القنطار تقلص بكثير عن الثمن المرجعي الذي حددته الحكومة.

لهذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي ستتخذونها من أجل مساعدة الفلاحين على تسويق منتوجاتهم في ظروف جيدة بعيدة عن المتضاربين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على هذه الأسئلة الثلاثة جملة واحدة في حدود 9 دقائق، السيد الوزير، تفضلوا الكلمة لكم.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، من المعلوم، السيد الوزير المحترم، أن وزارتك حددت الثمن المرجعي لأثمنة الحبوب في السوق الوطني في حدود 290 درهم للقنطار، أي ما يعادل 2,90 درهم للكيلو غرام الواحد. وللإشارة فإن أثمنة القمح على المستوى العالمي عرفت ارتفاعا ملحوظا في الأسواق الدولية، مما حدا بالحكومة إلى الاستمرار في دعم هذه المادة الأساسية في حدود 70 درهم للكيلو لكل قنطار، وذلك حتى يتم التحكم في أسعار الدقيق والخبز على المستوى الوطني، وهو ما يكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة.

إلا أن الملاحظ هو عدم احترام هذا السعر المرجعي من طرف بعض التعاونيات والوكلاء الذين يقومون بشراء الحبوب بأثمنة أقل بكثير من السعر المرجعي، تصل إلى 210 و220 درهم للقنطار الواحد، وهو الأمر الذي يفرض على الفلاحين بيع المنتج بالأثمنة التي تحددها هذه التعاونيات، وليس الثمن المرجعي لوزارة الفلاحة، وهو ما يشكل ضررا كبيرا للفلاحين، ويستدعي ضرورة تدخل الوزارة من أجل فرض هذا الثمن المرجعي على كل من يريد شراء المنتج الوطني من القمح في إطار منافسة شريفة.

ولذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير التي ستتخذونها للحد من هذه التجاوزات وحماية الفلاحين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني في الموضوع، يتعلق بتدهور جودة الحبوب وتدني مستوى الوزن النوعي نتيجة الأمطار الأخيرة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما في علمكم أن الأمطار الأخيرة التي عرفتها بلادنا في نهاية الموسم الفلاحي وعند انطلاق عملية الحصاد برزوع المملكة، وقد خلفت خسائر كبيرة في المحاصيل، وخاصة الحبوب الرئيسية، مما أثر على نسبة الوزن النوعي، مما جعلها دون مستوى المعايير المعمول بها في السوق الداخلي، الشيء الذي خلق ارتباكًا في عملية التسويق لهذا الموسم، حيث عرفت أسعار القمح الطري مثلا هبوطا حادا مقارنة مع السعر المرجعي الذي حددته الدولة في 290 درهم للقنطار، وهذا ليس بفعل تدهور جودة المنتج وتدني نسبة الوزن النوعي فحسب، بل بفعل المضاربة أيضا التي يستغلها المضاربون نتيجة عدم تدخل التعاونيات والمطاحن والشركات المختصة، زيادة على الدورية الوزارية التي تحدد معايير التدخل، والتي لا

تفيد هذه المعطيات أن بعض الفلاحين أصبحوا يفضلون الاحتفاظ بالقمح ذي المواصفات الجيدة وعرض الحبوب ذات الجودة الأدنى للبيع، كما يرتقب أن يتحسن مستوى الأمانة في الأيام القادمة نتيجة دخول متعاملين جدد في عملية التسويق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، والكلمة لأحد السادة المستشارين طارحي الأسئلة إذا كان هناك من معقب من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نحن في حزيننا لا ننكر ما تقوم به السيد الوزير في هذا القطاع من إنجازات، لكن، السيد الوزير، في الوقت اللي كهضرو على الفلاح تنهضرو على العالم القروي، تنبغيو شي حاجة ملموسة، أتم تتعرفوا بأن الفلاح، وبالخصوص بالعالم القروي، أشنو هو المدخول ديالو في السنة كلها، وبالخصوص في المناطق غير المسقية؟ الحبوب.

العام كله وهو خدام، العام كله وهو رافد القرض الفلاحين، العام كله هو وعائلته كيخدموا وكيمنتظروا ذلك الصابة، في الوقت اللي تجي باش يمكن لهم يخلصوا الديون وباش يمكن لهم حتى هما يعيشوا ذلك الحياة اللي نطالب بها ألا وهي الكرامة والرفاهية كجميع المغاربة.

لكن نجيو لهاذ الوقت وتحددوا الثمن 290، إلى جينا تقارنوه مع أمانة الخارج - وأتم كتعرفوا هاذ الشي - لا يساوي شيء. احنا تشوفو فرنسا اللي تناخذو منها، ها هي ما عندهاش، روسيا ها هي ما عندهاش، الصين ها هي أصبحت كتناكل دابا الزرع، كتناكل القمح، كيف غادي يعمل هاذ الفلاح باش يمكن له يخلص هاذ الديون اللي عليه؟ حتى المغرب كيفاش غادي يمكن له باش يواجه هاذ الاحتياجات ديالو في هاذ الوقت الصعب؟ إلى ابغينا نحتفظو على هاذ الفلاح، تيخصنا كذلك مع الزمن نحاولو باش نضمنو له مردودية اللي تسمح له باش يعيش هو وأولاده، كيف بغاو المغاربة كلهم، هاذ الإصلاحات اللي كاينة السياسية والدستورية علاش؟ من أجل كرامة الفلاح المغربي كله، والفلاح هو أساسي في هاذ البلاد، هو العمود الفقري في اقتصاد هاذ البلاد، ما تيخصناشاي نخليو التعاونيات تيتعاملوا معه بهاذ الثمن.

أتم، السيد الوزير، حاولتو داخل المجلس... تفرضوا 290، والآن تيخلصوه ب 210.

تنتماو منكم، السيد الوزير، تخدموا السلطة ديالكم الكافية باش هاذ الفلاح...

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنظر لمستوى الإنتاج المرتقب والمقدر في 88 مليون قنطار، منها 45 مليون قنطار من القمح اللين وهو إنتاج قياسي، اتخذت الحكومة منذ 16 ماي 2011 تدابير وإجراءات لتسويق الحبوب، تتلاءم مع انتظارات المتدخلين والمستهلكين، وتتجلى هذه الإجراءات على الخصوص في اعتماد سعر مرجعي قدره 290 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الطري بدل 280 درهم للقنطار خلال الموسم الفارط، والحفاظ على منحة التخزين المحددة في 2 دراهم عن كل قنطار ولكل 15 يوم لكل مشتريات القمح الطري من الإنتاج الوطني لموسم 2011، مع تمديد المدة إلى غاية 15 أكتوبر 2011 عوض 30 سبتمبر، يعني في السنة الماضية، والعمل لأول مرة ابتداء من فاتح ماي 2011 بدل فاتح يونيو، يعني شهر من قبل، بأعلى مستوى للرسوم الجمركية على الواردات من القمح الطري 135%، والقمح الصلب 170%، ابتداء من فاتح يونيو.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عرفت بعض المناطق خلال الأسابيع الأخيرة موجة من التساقطات المطرية العاصفية، ألحقت فعلا بعض الأضرار بالحبوب الخريفية، فقد أبانت التحريات الأولى أن المساحة الإجمالية المتضررة من الحبوب تناهز 16 ألف هكتار وتمثلت الأضرار المسجلة على الخصوص في انخفاض طفيف في الجودة بسبب انخفاض الوزن النوعي وظاهرة الإنبال بالسنايل يعني (poids spécifique et la germination)، وكذلك التأخر في انطلاق موسم الحصاد لأنه الشتا جات معطلة تقريبا حتى لهاذ شهر يونيو.

لهذا، الفلاحة مادخلوش للحقول دياهم للحصاد إلا مؤخرا، وكتبتي هاذ الأضرار جد محدودة، مع العلم أن الحبوب بالمناطق الجبلية قد استفادت من هذه الأمطار، مما قد يساهم في الرفع من مردوديتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يهدف التخفيف على منتجي الحبوب المتضررين ودعم دخلهم، بادرت الوزارة إلى اتخاذ إجراءات إضافية جديدة، تعيد النظر في دورية 16 ماي 2011، تتمثل أساسا في فتح المجال أمام الفاعلين لاقتناء جميع الكميات من القمح بغض النظر عن جودتها ووجهتها مع تحمل تكاليف تخزينها، وإعادة النظر في معايير القمح الموجه للمطاحن.

وهكذا، سيصبح بإمكان الفاعلين اقتناء وخزن أنواع مختلفة من الحبوب واللجوء عند الاقتضاء إلى مزج بعض العينات باش يمكن يخلطها للحصول على كميات ذات جودة مقبولة لتلبية حاجيات مختلف المستعملين. ورغم أنه لازال مبكرا للوقوف على انعكاسات هاذ الإجراءات، فقط اتخذت هاذي واحد أقل من أسبوع تقريبا، فإن المعطيات الميدانية تشير إلى تحسين نسبي في معدل الأمانة والثمن الأدنى المتداول في الأسواق، كما

الفلاح، لماذا؟ لأنه شرطتو، السيد الوزير، المكتب الوطني اشترط بأنه هاذ الدوربة الثانية ما كهمش الدقيق الوطني المدعم، وبالتالي (l'appel d'offre) ما تباعش أقل من 75 ديال (le poids spécifique).

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي في إطار التعقيب، تفضلوا السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا.

السيد الرئيس، كت باغي نطلب من السيد الرئيس والسيد الوزير والسادة المستشارين والمجلس الموقر باش نقراو الفاتحة ترحا على الفلاح، راه رحمه الله في الحقيقة بهاذ الشكل هذا، تعاونت عليه دابا حتى الطبيعة، طبعا، وهذه مسألة خطيرة جدا.

أنا بغيت نشير، السيد الوزير المحترم، رغم الثقة اللي عندنا في السيد الوزير، ولكن هاذ 290 درهم اللي درتو للثن المرجعي، أنا يستحسن كاع لا تديروه، لأن حتى شي واحد ما كيحترموا، حتى شي واحد ما احترموا ومكيحرموش، لأنه إلى كقولو 290 درهم، كيخص نواكوه باش تؤدى ذاك 290 للفلاح.

للأسف الشديد اليوم في بعض المناطق، والناظور من جملتها، دايرين الفاتورة في الباب ب 230 و 220 دايرها في الباب مول المطحنة، فين هاذ المراقبة، هذا اللي كيمشي الفلاح كيلقي تما 230 درهم، واحنا عارفين بأنه الفلاح اليوم محتاج، يا إما يؤدي يا إما يمشي بحالو، تابعينو الديون، تابعو القرض الفلاحي، تابعو مسائل كثيرة.

الموضوع، السيد الوزير، فيما يخص بركان، بركان راه ضاع فيما يقارب 80% بالنسبة للحبوب، كلها سبلات، طبعا الطبيعة هي اللي دارت هاذ الشئ، ولكن الحكومة كيخصها تدخل، احنا نقترح عليكم، هاذ الناس علاش ما تحشروش اللائحة ديالهم، المتضررين كلهم اللي اعطيتو هاذ الأرقام، بدل النخالة إذا حسبتها بالكيلو تندير 300 درهم لما فوق، علاش ما تشوفوش شي شركة باش تاخذ هاذ الحبوب بالموافقة ديال الدولة، وتبيعو لشي شركة اللي كتدير العلف والدولة تتدخل بالنصيب ديالها باش تحمي هاذ الفلاح.

أنا اللي كنشوف الحل الوحيد، وإلا هاذ الفلاح غادي ياخذ هاذ الحبوب يمشي يقلب فين يرميها، راه اليوم المطاحن ما قابلاهاش منه، والتعاونيات ما قابلاهاش وحتى شي واحد ما قابلو، والعالم كله وهو تيساين.

ونزيد، السيد الوزير، خص لابد ما تفكرو، هاذ البحث الزراعي أشنو الدور ديالو إذا ما واكبش هاذ الزراعات دابا اللي غادي تحمينا من

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية في إطار التعقيب، السي بنشايب تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي، زميلاتي المستشارين،

في إطار التعقيب على سؤال الفريق الاستقلالي، احنا بودنا نقولو بأن الإجراءات اللي كناخذها الحكومة والإجراءات اللي كناخذها الوزارة هي إجراءات إيجابية، وتواكب السياسية الفلاحية في بلادنا، ولكن مع كامل الأسف هاذ الإجراءات اللي كناخذها الحكومة وكناخذها الوزارة المستفيد الأضعف هو الفلاح، الاستفادة الكبرى هي استفادة المتدخلين ديال اللوبي المنظم.

احنا ما كنكروش المجهودات ديال الوزارة، ولكن الاستفادة عامة ديال قطاع اللوبي المنظم وعلى رأسه قطاع المطاحن، وقولها بصراحة، لأنه تسويق الأزمة هي اللي كيستافدوا منها بعض الناس. دابا الفلاح مغلوب على أمره، ضعيف، 90% فلاحون صغار، ما يقدرش يخزن الزرع، ما يقدرش ينظم نفسه، ما يقدر والو... إلخ. كيدفع، وكاين العرض أكثر من الطلب، وبالتالي كتكون كارثة وكتكون الأثمان غير محترمة، الأثمان المرجعية. هنا كنبطلو من السيد الوزير والحكومة أنها تراجع هاذ القضية ديال التسويق، وتحرر القطاع في 96، ولكن فيه بعض العيوب خصها تعاد المراجعة ديالها، لأنه ما يمكنش الإجراءات الحكومية وأموال كبيرة... إلخ، وكتصب في أيادي أخرى، زائد على الدقيق المدعم وعلسى (la compensation).

اليوم الناس كيرجحو 130 فرنك في الكيلو، دابا في هاذ الوضعية هاذي، كيشري ب 220 درهم و 230 درهم وكيديكـلاري (fausse facture) ب 209، وكتقاضى من عند المكتب الوطني للحبوب 30 درهم، وياخذ وكيعاود يستافد من الدعم ديال الدقيق اللي هو كيبعوا بثن (marché noir)، النخالة حتى هي كياخذ عمولة ديال 140 فرنك للكيلو.

إذن على جميع الأشكال، هاذ اللوبي المنظم هو اللي كيكون راجح، بغيت مراجعة ديال هاذ قانون التسويق، خاص يتراجع، السيد الوزير، لأنه دابا العام فات، الناس الفلاحة دفعوا أكثر من 50% ديال الحبوب، إلخ... تحسنت الأثمنة هاذ المدة الأخيرة، علاش؟ بفضل الدوربة الثانية اللي أصدرتم، وأنه الزرع بدا كيقتل في الدخول شوية، ومع (l'appel d'offre) اللي درتو بدا يرتفع الثمن.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هي الدوربة الثانية اللي جات، لم تساعد

هذا جينا بواحد (la procédure) اللي كقولو بأنه يمكن لنا نشر يو المنتوج كي ما كانت النوعية ديالو، وعملنا واحد (la grille) باش نقولو ها الثمن ديال هاذي وها الثمن ديال هاذي، كين واحد الفرق ديال 10 الدراهم و15 لأن فعلا يمكن تكون الجودة ناقصة، مول المطحنة ما غاديش يخرج نفس (le rendement)، ولكن ماشي 30 درهم / 40 درهم / 50 درهم، راه ما يمكنش.

إذن، هنا كين واحد التضاربات، كين بعض الناس اللي كيمشيو للأسواق وكمشيو حتى للأسواق، احنا دابا متبعين، كيمشيو لهاذوك الأسواق الأسبوعية ويحاولوا باش يقولو للناس راه الجودة ديالكم ما كيناش، راه 210/220، والإنسان يشري.

فلهدا احنا نريد أن ننبه الفلاح بأن راه المنتوج ديالو راه كين اللي غادي ياخذو، يعني حتى إذا عندو أقل من 70 أو 71 حتى هو الناس اللي كيديروا التغذية ديال الماشية، ديال العلف، راهم مستعدين باش يتدخلوا.

الناس اللي عندهم والأثمنة اللي عندنا الآن في السوق، مثلا إذا امشينا للناحية ديال فاس-مكناس، القمح الجيد راه كيتباع ما بين 280 و285 درهم، القمح المتوسط اللي بين 74 و75 كيتباع بـ 260، والقمح اللي هو الجودة ديالو هابطة بزاف تحت من 70 و71 وفوق من 5 في (la germination) كيوصل إلى 220، ابتداء ملي خرجت هاذيك الدورية الأثمنة طلعا، ومازال غادي يطلعوا لأنه (l'ONICL) اعطت اضلاقة ابتداء من البارح، وواحد (l'appel d'offre) ديال مليون و800 ألف قطار، وغادي يتدخلوا متدخلين، وغادي تكون الدولة باش تعمل المراقبة، لأنه لا يعقل أنه احنا نديرو الثمن ديال 290، ويجي واحد وياخذ الهامش ديالو على حساب الفلاح الصغير.

وأنا متفق معك، وغادي تكون المراقبة في الأسواق وتكون المراقبة في اسميتو، وجميع الأطر ديال وزارة الفلاحة وغادي نطلبو الإعانة ديال الداخلية، غادي تكون موجودة في الأسواق باش يكونوا أئمان، فحذاري من التلاعبات، لأن راه اللي حصل، يعني "اللي فرط غادي يكرط"، لأنه هذا ما شي اللعب، الناس راه العرق ديال العمل ديالها هاذي واحد والشهور وها كيجودوا هاذا المنتوج، فخصنا نحافظو على المدخول ديالو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل بعد هذا إلى الأسئلة المتعلقة بإضرابات موظفي المحافظات العقارية، والتي يجمعها بدورها وحدة الموضوع، ونبدأ بالسؤال الأول الآتي حول المحافظة العقارية، للمستشارين المحترمين السادة: الميلودي المخارق، فاروق شهير، خديجة غامري، أحمد بن طلحة، أحمد خليلي، عبد السلام

هاذا المناخ المتقلب، لأن من اليوم للفوق ما غاديش يبقى هاذا الشيء، يقولوا لنا البحث الزراعي واش دابر شي حاجة اللي غادي يواكب بها هاذا الشيء، يجيبوا لنا الزريعة اللي كتكون تقاوم هاذا الشيء ديال الماء وهاذا الشيء ديال الشتا نوعا ما بحال أوروبا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن التعقيبات السادة المستشارين.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا ما متفقدش معك السيد المستشار المحترم، إذا غادي نهزو شي فاتحة باش يطول لهم الله العمر ويخليهم لهاذا البلاد باش يفلحوا معنا، باقي بعيد باش يموتوا الله يطول لهم العمر.

ثانيا، أنه اللي نبغي نقول أنه الوزارة، أولا نرجعو لشي حاجة اللي هي مبدئية، أنه هاذا الشيء حر، راه قالها السيد المستشار المحترم، بأن الدولة خرجت من المراقبة ديال الأثمنة في القمح هاذي واحد العدد ديال السنين، كنعطيو واحد الثمن اللي هو مرجعي، هذاك الثمن المرجعي تنقولوا احنا مستعدين تمشيو لها، إذا امشيتو لهاذا الثمن المرجعي فاحنا كنعطيو واحد (la subvention) باش يبقى الثمن ديال درهم وعشرين، هاذا العام درناه في 290 لأنه الأثمنة العالمية كانت جد مرتفعة، اليوم الثمن العالمي 274 درهم في الدخلة ديال المغرب، ولكن كين إذا وصلنا هاهنا (les droits de douane) غادي يوصل لـ 420.

ونحن كحكومة راه ما مستعدينش نهائيا، باش نقولها، إذا كين شي أفكار على المضارين أو شي حاجة باش نفتحو الجمارك ديالنا أو باش نحيدو (les droits de douane) من هنا على الأقل لآخر السنة، إذن المنتوج الفلاحي هو الأول، وهو اللي غادي يبقى، وهو اللي غادي نساھو إن شاء الله في اسميتو.

ثانيا، راه باش نفهمو الرأي العام، هذا راه ماشي كله زراعة الحبوب كلها خسرات، راه في بعض المناطق بين 5% حتى 10%، هذه المناطق أشنو هي؟ هي ناحية سايس، ناحية الغرب، وشوية في ناحية ملوية، أما الحمد لله، الجنوب من الشاوية حتى للتحت كله كان مزبان، وشوية في ناحية الرماني كذلك، ولكن بين 5 حتى 10% ديال واحد المنتوج اللي الداخل ديالو تقريبا حتى هو بين 20 إلى 25 أو 30% داخل هذا هو اللي مقبوس، مقبوس بـ (la germination) لأن جات الشتا معطلة، ومقبوس كذلك في (le poids spécifique) يعني في (le poids) ديالو.

يكون في يناير 2012، الشي اللي حد الاحتقان داخل المستخدمين والمستخدمات، وكذلك كان تهديد بالاقتطاعات، وبالتالي ما كان ممكن إلا الاستمرار في هاذ الجانب، هاذ المسألة طرحتها، طرحت بهاذ الحثيات ديال هاذ الواقع باش نؤكد أن السيد الوزير، ونقول أن مازال هناك احتقان.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، المشكل يتعلق بتحديد الوقت 3 دقائق، احتفظي ربما في التعقيب ستواصلين، شوفي التعقيب السيدة المستشارة ربما تواصلتي التوضيح ديالك.

الكلمة للمتدخل الثاني في نفس الموضوع حول إضرابات موظفي المحافظات العقارية لأحد أعضاء فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد الغازي اغرابية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لقد طرحنا هذا السؤال في الفترة التي كانت تعيش فيها المحافظات بالمملكة اضطرابات متتالية، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وعلى مداخيل الدولة خصوصا، كما تعطلت لمدة طويلة مصالح المواطنين، مما هدد السوق العقارية بالمغرب.

ونعلم، السيد الوزير، أنكم توصلتم إلى اتفاق مع النقابات لإنهاء هذا التوتر الاجتماعي، ولهذه الأسباب نحن مجبرون على تغيير مضمون السؤال ليصبح كالتالي، هل كان من اللازم أن تنتظر الحكومة لمدة طويلة لتجاوز هذه المشاكل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

والسؤال الآني الثالث في نفس الموضوع وحول الإضرابات دائما المتتالية للمحافظات العقارية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل أستاذ عزابي.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

منصور.

الكلمة للأستاذة خديجة، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين،

في البداية نبغي نشير إلى أن هاذ السؤال كان توضع في المجلس على أساس طرحه في الوقت إلى كان احتقان اجتماعي، كان نزاع ما بين الإدارة وما بين المستخدمين والمستخدمات، إلا أنه تم يعني الحل ديالو واللي غادي نشير له من بعد، ولكن لا بأس من الإشارة إلى الأسباب اللي نتج عليها هاذ الاحتقان الاجتماعي اللي استمر وأدى إلى إضرابات مستمرة ومتزايدة، وكذلك إلى الشلل اللي عرفته الحركة في الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية وفي كل المصالح ديالها على المستوى الوطني.

إذن هاذ الأسباب هي راجعة، ونسجل في البداية أننا كلنا كنعرفو الدور المهم اللي كنعقوم به الوكالة الوطنية والمكانة المرموقة اللي وصلت لها، بحيث أنها أصبحت المداخل ديالها منذ 2003 كترزايد سنة بعد سنة إلى أن وصلت إلى 300% وهاذ الشي بالطبع ما يمكن حتى شي واحد ينكرو، هو راجع إلى الجهود المبذولة من طرف المستخدمين والمستخدمات، اللي مع الأسف منذ يعني عدة سنوات أصبحت الأوضاع ديالهم جامدة بحيث أن هناك مجموعة من المشاكل، أولا ناتجة على كون بعض المستخدمين والمستخدمين عرفوا بعض الضرر من جراء الاندماج ديالهم في القانون الأساسي الجديد للوكالة، ثم أن هناك مشكل ديال الكوفا وكذلك أساسا أن الأوضاع ديالهم أصبحت جامدة، بحيث أنهم لم يستفيدوا من النتائج ديال الحوار الاجتماعي، سواء ديال 2009 أو 2011، وبالتالي رغم أن في الحوار الاجتماعي الوطني كان التأكيد ديال الحكومة على أساس أنه يتعمم على كل المستخدمين والمستخدمات ديال المؤسسات العمومية.

إذن هاذي كانت أسباب والسبب الأساسي هو عدم الحوار والتفاوض على مستوى قطاع وعدم الاعتراف الفعلي بالنقابة الوطنية التابعة للاتحاد المغربي للشغل اللي نسجل أنها هي القوة الاقتراحية والتمثيلية في القطاع، بحيث أنها كتمثل 92% من المقاعد اللي حصلت عليها في الانتخابات المهنية الأخيرة.

وبالتالي يعني إدارة الوكالة ما كنعاملش بشكل جدي في حوار جدي وتفاوض مع هاذ النقابة، بل كنعامل معها فقط من أجل الإخبار بعض الأحيان عبر التذكير ببعض المذكرات اللي كنعصدرها، وهاذ المسائل هي اللي جعلت هاذ الاحتقان يقوى وسط المستخدمين والمستخدمين.

فالنتائج ديال الحوار الاجتماعي ديال 2011 ما كانش التعميم ديالو، بل ملي طرح من طرف النقابة الوطنية، أكدت الإدارة عبر مذكرة أنه غادي

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

أضم صوتي لصوت الإخوة النقيبين والإخوة المتدخلين فيما يتعلق بالأزمة التي تعيشها المحافظة العقارية من إضرابات متتالية، تتسبب في ضياع حقوق المواطنين، الشيء الذي أصبح يستدعي وبإلحاح تدخل الجهات الإدارية المسؤولة لحل المشاكل والاستماع إلى كافة العاملين بهذه الوكالة لمعرفة مطالبهم المشروعة، والتي سألخصها في:

- إقرار زيادة عامة في الأجور للمستخدمين؛

- الرفع من نظام الحصيصة؛

- توسيع مجال الترقية ليشمل أكبر عدد من الموظفين؛

- العمل على مراجعة النظام الأساسي بجعله منصفاً لكافة السلام من رفع في قيمة الأجور، وحتى الحد الأدنى للأجر؛

- الرفع من قيمة المبالغ الممنوحة لجمعية الأعمال الاجتماعية حتى تتمكن هذه الأخيرة من توسيع نشاطاتها الاجتماعية بما يخدم مصالح جميع الموظفين والعاملين بالوكالة.

- مع إحداث نظام الامتحانات المهنية لمختلف السلام لوضع حد للاحتقان الذي يعرفه الموظفون بسبب نظام الترقية، وجعله يستجيب لطموحهم ويحفزهم على مساهمهم الإداري؛

- مع إدماج ذوي الشهادات والدبلومات، وفتح باب المبادرة المهنية لمختلف السلام؛

- العدول عن الاقتطاعات التعسفية التي لحقت ببعض الموظفين والتراجع الفوري عن القرارات المزاجية لبعض المسؤولين وتخليق المؤسسات، ووضع حد للتعسفات والتبذير والاعتناء غير مشروع من بعض المسؤولين الكبار والهدر المالي للمالية الوكالة.

هذا يتوقف على توسيع مجال الحوار، وذلك بإشراك جميع الفعاليات العاملة في القطاع من أجل إيجاد حلول معقولة في أقرب الآجال، ووضع حد للاحتقان الذي لا تضيع حقوق المستخدمين ومطالبهم المشروعة من جهة، وحتى لا تعطل مصالح المواطنين والمؤسسات البنكية والموتقين والمنعشين العقاريين، وكل من له صلة مباشرة أو غير مباشرة بتسجيل البيوعات في المحافظة العقارية والمسح الطبوغرافي من جهة أخرى، سيما وأن هذه الشهور تصادف العطلة الصيفية وعودة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، على مصالح هذه الوكالة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وأحتفظ بما تبقى لك في التعقيب، الله يجازيك بالخير، تفضلوا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على الأسئلة الثلاث دفعة واحدة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عرفت مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية خلال الأشهر الأخيرة -فعلا- عدة وقفات وإضرابات على العمل، وفي إطار الحوار الاجتماعي مع ممثلي المستخدمين والجهود المبذولة من أجل تحسين وضعيتهم الإدارية والمالية، بادرت الوكالة إلى إجراء عدة مفاوضات مع المصالح المختصة بوزارة المالية، أسفرت عن اتخاذ إجراءات هامة تتعلق بالخصوص بالزيادة في المنح والأجور والرفع من الحصيصة المالي للترقية. وقد اعتبر ممثلو المستخدمين هذه الإجراءات غير كافية، مما أدى إلى استمرار الاحتجاجات.

ولتجاوز هذه الوضعية، تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين، الاجتماع الأول ترأسته بتاريخ يوم الأحد 12 يونيو 2011، تم الاتفاق خلاله على وقف جميع أشكال الاحتجاج واستئناف العمل بمختلف المصالح، ابتداء من يوم 14 يونيو 2011 مع متابعة المفاوضات بين الطرفين.

وكان هناك كذلك اجتماعين يوم 13 و15 يونيو 2011 بين الإدارة العامة للوكالة وممثلي المستخدمين، تمت فيه دراسة جميع القضايا المطروحة، وكين اجتماع رابع ترأسته يوم 15 يونيو 2011 توج بالتوقيع على محضر اتفاق نهائي.

وأسفرت كل هذه المفاوضات التي سادتها، رغم الإشكاليات والمشاكل التي طرحت من قبل، روح التفاهم والمسؤولية على اتخاذ عدة إجراءات هامة ومحفزة لفائدة المستخدمين.

كما تمت الاستجابة إلى عدة مطالب أخرى، تتم تسلسل الحياة الإدارية للمستخدمين وتحسين ظروف عملهم، وكذا النهوض بالجانب الاجتماعي للمستخدمين من حيث التأمينات والرعاية الصحية والتقاعد التكميلي والترفيه.

وبفضل الحوار المسؤول والبناء وتضافر الجهود ديال كافة الأطراف، تمت دراسة سائر القضايا المطروحة وتم التوصل في معظمها إلى حلول، كما أسفر هذا الحوار على استئناف العمل بجميع مصالح الوكالة بشكل عادي، يراعي مصلحة المواطنين والصالح العام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب، في إطار دقيقتين السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

في البداية أشكر السيد الوزير والسيدة مديرة الموارد البشرية على

المواطنين المتضررين، من مستخدمين ومرتفقين ومواطنين، تعرضت مصالحهم للضياح من جراء هذه الإضرابات.

السيد الوزير المحترم، قد عملتم في الأسبوع المنصرم، وهذا يسجل لكم، على إبرام اتفاق أنهيتم به الاحتجاجات والاضطرابات بالمحافظات العقارية، لكن لا بد من طرح التساؤلات التالية، هذه التساؤلات الدقيقة والتي أتمس أن تكون لها أجوبة دقيقة:

سؤالنا الأول، هل هناك نية، كما جاء على لسان السيدة المستشارة،

لدى الإدارة في تغيير عقليتها تجاه المستخدمين والنقابات التي تمثلهم؟

ثانيا، هل لكم أن تؤكدوا لنا مدى التزام الحكومة بتنفيذ بنود الاتفاق الذي تم في الأسبوع المنصرم؟

ثالثا وأخيرا، كلما كانت إضرابات أو تعطيل للعمل في قطاع ما،

فالحكومة يفترض فيها، بل من الواجب عليها تقييم الخسائر المعنوية والمادية

الناجمة عن هذا التعتيل، فهل لكم فكرة عن قيمة الخسائر المترتبة عن هذه

الإضرابات منذ شهر مارس، وأظن أن هذه الخسائر تقدر بالملايير؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للأستاذ برقية في إطار التعقيب عن

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود دقيقتين دائما.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

لا بد من تقديم التبركات ديال فريق حزب الاستقلال على

الإيضاحات التي أعطيتموها، ونحن نعلم أن الوزارة تقوم بعمل شاق، وتمهم

جميع الشرائح المجتمعية، جميع المغاربة فلاحا، وأتم ساهرون على قطاع

حيوي مهم للجميع.

كما نريد أن أشكر إدارة الوكالة على الجهود التي تقوم بها بالنسبة

لحل المشكل، إلا أنه لا بد أن يكون الحوار والحوار الدائم لحل المشاكل.

الدستور الحالي، الحمد لله، يعطي صلاحية للحوار، ولا يمكن أن نقوم

بأي عمل سياسي إيجابي إلا من خلال الحوار، فيجب أن يكون الحوار

باستمرار لحل المشاكل، (de la discussion jaillit la lumière)،

معالي الوزير، فلماذا لا بد أن يكون الحوار مستمر.

في هذه القبة ومع السادة المستشارين دافعنا على الوكالة لأن تكون لها

إمكانيات، ولها إمكانيات كثيرة، ويجب أن يستفيد الجميع من الإمكانيات

التي توجد عند الوكالة، بما فيها موظفيها، لأنه هم الذين تيسر لهم بكل

صراحة المساعدات المالية التي حصلت عليها الوكالة.

إلا أنه، معالي الوزير، وهنا هذا هو طلب فريقنا، اليوم الحداثة جعلت

بأنه لا بد أن تكون للوكالة إمكانيات إلكترونية، لأنه ما بقاش الإنسان خصو

التدخل اللي كان واللي وقف هذالك الحراك ووقف هاذ المعركة بعقد لقاءات في الوزارة عندهم، السيد الوزير، بحضور لا الرئيس ديال الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية ولا الممثلين ديال الاتحاد المغربي للشغل في هذه الوكالة واللي أسفرت بالفعل، كما قال السيد الوزير، على اتفاق، إلا أن هناك تخوف عند المستخدمين والمستخدمات.

أحنا بالنسبة لنا كاتحاد مغربي للشغل وقفنا هاذ المعركة، ولكن ننتظر

أيضا الاستجابة أو التنفيع ديال هاذ الاتفاق، لأن كين تخوف من واش

كايبة هناك إرادة حقيقية ونية حقيقية عند الإدارة، ثم واش غادي يكون

التزام، وهذه المسألة الدور ديالك، السيد الوزير، على التبع ديالو باش

يكون التزام بتنفيع هاذ الاتفاق اللي كعبروه على أي كيف قلمت في مجمل

القضايا كان هناك اتفاق، ثم واش غادي يكون هناك.

وخاص السهر عليها أيضا لاحترام الأجددة اللي توقعت، على أساس أن

باش يكون تنفيع، وما نوقعوش في نفس الشيء، وهذا أساسا يجب

الاعتراف الحقيقي بالمكتب النقابي والتفاوض معه، يعني ما بين الإدارة

والمكتب النقابي، باش ما يقاش يحصل، لأن لحد الساعة كحسو أن مازال

هاذ النية ما حاصلش، بما أن مجرد ما انتهى هاذ الاجتماع الماراطوني عندهم

في الوزارة، تم إصدار مذكرة من طرف السيد المدير، على أساس أنها

كتقول بلي الإدارة دارت وفعلت وتواصلت وتفاوضت مع المالية بدون ذكر

أن راه كان حوار، يعني التتكر لكم والتتكر للعمل النقابي.

وهاذ المسألة عندها وقع، ماشي فقط غير معنوي ولكن مادي، وبالتالي

خص الانتباه لهاذ المسألة ديال أن يكون تفاوض حقيقي، وما يقاش

التعامل مع النقابة بحال شي حد اللي كخبروه عبر مذكرات، ولكن كفريق

اجتماعي حقيقي للتواصل، وأنا أي مشكل وقع يتحل في الوقت ديالو وما

يضطرش المستخدمين باش يوقعوا في هاذ الحراك وفي هاذ الإضراب اللي

كنتنوا باش ما يوقعش. إذن كيف التزمنا كيخص أيضا اتما تلتزموا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع

الدستوري الموحد في إطار التعقيب في حدود دقيقتين.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نعلم جدتكم وحرصكم على التعااطي الإيجابي في تدبير الشأن العام،

ونعلم أيضا نواياكم حول تطوير العمل بالمحافظات العقارية، لكن لا بد أن

نذكركم، ومن خلالكم الحكومة، هذه الحكومة التي التزمت الصمت، وكأن

الموضوع لا يعينها، منذ شهر مارس تاريخ بدأ الإضرابات، رغم الإحاطات

التي طرحت في هذا المجلس، رغم ما تداولته الصحف، رغم صراخ

الأمر كسبقي واضحة.

والذي نبغي نقول بأنه فيما يخص الحكامة التي كتمها الوكالة الوطنية، فهي عندها مشاريع جد مهمة ديال هاذ الشيء ديال المعلومات، لتقريب المعلومات وتقريب المعلومات للمستعملين، راه (déjà) عندها (un accord) مع (les notaires) باش يمكن يدخلوا (sur internet) باش يقدروا يشوفوا (les titres fonciers)، يعني يستاشروا، ما مفتوحش للعموم، ولكن كيظهر لي بأنه لازم من مجهود أكبر حتى تكون المعلومة موجودة وتكون سياسة القرب ديال المعلومة بالنسبة للمستعملين. فهذا ورش كبير، الحمد لله، أنه عندها الوسائل، والحمد لله، عندها أطر، والحمد لله، عندها إدارتها، وأنا متيقن أنه، إن شاء الله، سوف تسير إلى الأمام بسرعة في تطبيق برامج عملها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى الأسئلة العادية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، والسؤال الموالي موضوعه هو معاناة المواطنين مع الوكالة الوطنية للمحافظات العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن نبيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارون،

اعتبارا لكون قطاع الإعاش العقاري رافعة أساسية للتنمية وخلق فرص الشغل، ونظرا لسياسة هذه الوكالة في إحداث مصالح لها في عدد من الأقاليم تنفيذا لسياسة القرب في مجال تخصصها، حتى يخطر الملاكون ويستفيدون من نظام التحفيظ العقاري الذي تنهج في إطاره هذه الوكالة أسلوبا دعائيا وتحسيسيا من أجل تحفيز المواطنين على تحفيظ أراضيهم.

إلا أننا نستغرب لكون كل هذه الأهداف المفروض على الوكالة تحقيقها في علاقة ميسرة مع كل الفاعلين، وخطابها الرسمي الداعي إلى الإقبال على عملية التحفيظ، كل هذا نجد معكوسا تماما لما يتم الترويج له، ذلك أن مجموعة كبيرة من المواطنين بجميع جهات المملكة يشتكون من معاملة المسؤولين عن مصالح هذه المحافظة إلى درجة أن هذه الأخيرة أصبحت تشكل بالنسبة لهم معاناة كبيرة بل تعسفا حقيقيا كلما التجؤوا إليها.

كما نستغرب، السيد الوزير، من استثناء إقليم طانطان بكامله من عملية التحفيظ كأنه ليس جزءا من هذا الوطن، وهذا له أثر كبير على الساكنة من الناحية العملية، سواء مع الأبنك للحصول على القروض أو البيع والشراء، لأن الملك غير المحفظ لا يساوي شيئا، وكأن الإقليم بكامله لا يساوي شيئا.

ضروري يمشي للمحافظة باش يطالع على بعض الوثائق، راه خصو من منزله يحصل على بعض المعلومات، راه ضروري من الإمكانيات الإلكترونية، علما بأنه في هذه المدة كلها التي مرات كانت تراكمت ديال الملفات، وأصبح بعض المواطنين يؤدون الثمن على هذه الأضرار، فهذا يجب على الوزارة أن تأخذ قرارا مفيدا لهذه الغاية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيبات السادة المستشارين، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

الإشكالية التي طرحت، فعلا تدخلت الحكومة في شخص وزير الفلاحة باش تلقى حل في الوقت الذي بدأت مشاكل كبيرة واقعة للمستعملين ديال هاذ (le service) ديال المحافظة العقارية، فحاولنا من بعيد في الأول أنه نلاقبو وجهات النظر ديال الطرفين، التي كانت بقت بعيدة لأسباب نتفهمها من الجهتين، ولكن الوقت اللي ولى يعني المستعمل (otage) ديال هاذ (le conflit) فكتولي هضرة أخرى.

فهذا تدخلنا، والحمد لله أنه كان تدخل إيجابي، إيجابي علاش؟ لأن الإدارة تجاوبت إيجابيا، ولأن النقابة تجاوبت إيجابيا لأنهم حتى هما كان عندهم استعداد باش نسيرو للأمام، الحمد لله أنه يعني باش تكون الأمور واضحة، اتفقنا، وكين اتفاق، توقع، بل أكثر من هذا ماشي درنا الاتفاق عاد غادي نمشيو نتذاكرو مع وزارة المالية، تكلمنا مع وزارة المالية واخذينا الاتفاق ديالها النهائي وتكلمنا مع الإدارة واخذينا الاتفاق النهائي، وتكلمنا مع النقابات واخذينا الاتفاق النهائي.

إذن إذا ما طبقت هاذ القرار راه لا يمكن، وهاذ الشيء كله راه الوزير حاضر فيه، فهذا كونوا مطمئنين أنه القرار والاتفاق اللي اتخذ بأنه سوف يطبق، ولأنه كين مواعيد وكين تاريخ، كل قرار عنده التاريخ ديالو متى غادي يدخل.

إذن هاذوك القرارات راه الحكومة غادي توقف عليهم باش يتطبخوا بدون تغيير، وفي إطار التجاوب اللي كان مع المنظمات النقابية، وبالخصوص المنظمة النقابية اللي تكلمت عليها السيدة المحترمة.

فهذا ما كيمش، احنا كتعرفو بأنه فقط من بعد الاجتماع، الوزير قام ب (communiqué de presse) ديالو باش ينور الرأي العام، بأنه وقع الاتفاق بين النقابة والوكالة، تحت الرئاسة التي كانت ديال الوزير، وأعلمنا بأنه اتفقنا، وهاذ الشيء راه امشى في الليل مازال، يعني فضينا في الثامنة أو التاسعة ديال الليل، يعني كل واحد يمكن يتصرف كيف ما ابغى يتصرف فيما يخص المعلومات اللي هذا... ولكن راه الرأي العام، يعني كيظهر لي بأن

- وكان كذلك تخصيص شبك لاستقبال المهنيين، يعني الموثقين والعدول والمحامين والمهندسون الطبوغرافيون.

وبخصوص التنطيق، فيتم استخلاص رسوم التحفيظ باحتساب الرسم النسبي على أساس الأثمنة أو القيمة المضمنة في العقد والاتفاقات، ولا تلجأ الوكالة إلى مراجعة القيم المصرح بها، يعني في هذه العقود رغم أن القانون يسمح لها بذلك.

هذا، وتعمل مصالح المحافظة العقارية بنظام الإعفاءات من الرسوم في جميع الحالات التي يقررها القانون، كما هو الشأن بالنسبة للمنعشين العقاريين المستفيدين في مقتضيات القانون المالي 2010 في بابه المتعلق بالسكن الاجتماعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هنالك تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نيه:

أشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي قدمتموها لنا.

ولكن هنا واحد الشطر من السؤال ديلنا ما جاوبتونا عليه، وهو كيف أن إقليم طانطان استقل من 58 وإلى حد الآن هو الإقليم الوحيد الذي ما فيش التحفيظ؟ وكنعرفوا بأن إقليم طانطان يتواجد في منطقة سياحية، واحد العدد ديال الشركات كيغيو يجيو يستثمروا، ولكن نظرا لأن التحفيظ ما كاينش كيسحبوا الاستثمار دياهم، ما عدا شركة واحد هي (ORASCOM)، وكنستغروا كيفاش هي الوحيدة التي اسمحتو لها بالتحفيظ، مع العلم أن هناك مواطنين باغين يستثمروا أو يبيعوا أملاكهم، ولكنها لا تساوي شيئا، فالأقاليم المجاورة، سواء إقليم كلميم أو السارة أو العيون، كلها فيها التحفيظ، الداخلة فيها التحفيظ ما عدا طانطان، نحن نستغرب والساكنة تستغرب لهذا الإجراء الخاص بهذه المنطقة، هل هو سهو أو ماذا؟

شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم تعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار.

على أي المسؤول عن هاذشي ديال التحفيظ هو الوكالة، ومزيان أنه هاذ الفاعل تكون عنده تحفيظ باش يمكن يعمل الاستثمارات ديالو، اللي فعلا أنا متفق معك هو أنه المنطقة ديال طانطان يجب أن نهمم بها في هذا الميدان، وسأعطي تعلياتي حتى يكون الضوء عليها، باش يكون إن شاء الله واحد التنفيع في هذا الميدان.

السيد الوزير،

إن عدم تصريف شؤون المواطنين من طرف مسؤولي الوكالة على المستوى الجهوي والمركزي وعدم استقبال الجمعيات المهنية والمنتخبين، نعتبره سلوكا لا يخدم لا مصلحة البلاد ولا مصلحة العباد، هذا بالإضافة إلى إشكالية التطبيق المفروض من الإدارة المركزية، دون الاستناد على القوانين المرجعية في غياب اعتماد الخصوصيات المحلية.

لهذا نسألكم، السيد الوزير، عن إمكانية تدخلكم لفرض تطبيق القانون وتنفيذ سياسة القرب الفعلية وتحليق الحياة العامة، واعتماد المساطر الكفيلة بحل كل الإشكاليات المطروحة في علاقة المحافظة العقارية مع المواطنين من أجل الإسراع في عملية التحفيظ وإنصاف ساكنة إقليم طانطان، التي بقيت أكثر من 54 سنة تنتظر، ولا زالت تنتظر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة في إطار الجواب على سؤال السيد المستشار.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اتخذت الوكالة عدة إجراءات، تهدف إلى تحسين الخدمات، يمكن أن أعطي البعض منها (كمتشي في ترسيخ قواعد الحكامة):

- كاين تقليص آجال النشر في الجريدة الرسمية من 3 أشهر إلى 10 أيام؛

- كاين إنجاز دليل للمساطر لتوحيد عمل المصالح والوثائق المطلوبة؛

- كاين تطبيق لقاعدة الأسبقية (fifo)، اللي هو الحد من السلطة التقديرية للمحافظين على الملكية العقارية؛

- كاين وضع برنامج واسع للتحديد بشراكة مع القطاع الخاص بهدف تسوية كل عمليات التحديد العالقة؛

- كاين إحداث مصالح جديدة لتقريب خدمات الوكالة من المواطنين، حيث وصل عدد المصالح الخارجية 148 مصلحة؛

- كاين تعميم العمل بطاوير الانتظار (la file d'attente) لدى جميع مصالح المحافظة العقارية لتنظيم عملية الاستقبال؛

- كاين وضع برنامج لتسوية مطالب التحفيظ العالقة بالمحافظة العقارية، حيث تم تعيين 38 محافظا مكلفا بالتحفيظ؛

- كاين تخصيص شبك خاص لمواكبة عملية استقبال الجالية المغربية المقيمة بالخارج؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الموالي، دائما في نفس القطاع، موضوع السؤال الموالي هو قطاع الصيد البحري والتدبير العقلاني للموارد البحرية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الواحد الشاعر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

صدر بداية سنة 2009 تقرير للمنظمة العالمية للتغذية (FAO)، والذي رفض بالأرقام واقع قطاع الصيد البحري على الصعيد الدولي، حيث تبين أن أهم الاحتياطات العالمية يتعرض للاستنزاف مما لا يسمح بالحفاظ على مستوى التوازن المطلوب لاستمرار الثروات البحرية بشكل مستدام. وقد ساهم جشع أساطيل الشمال وعشوائية طرق الصيد، بالإضافة إلى العوامل البيئية الناتجة عن الاحتباس الحراري في تغذية هذا الخلل وعدم انتظام المنظومة الإيكولوجية البحرية.

أما فيما يتعلق باحتياطات المخزون السمكي الذي يتعرض للاستغلال المفرط، هو الآن في طريق الانقراض وفي انخفاض مستمر، أما عن طريقة تدبيرنا له تندر بكارثة، مما يستوجب تبني خطط دقيقة، تؤدي إلى صيد مستدام وترشيد قدرات المصايد الصناعية بمياهنا البحرية والحرص على التوازن والغنى البيولوجي من مجالنا البحري الحيوي، وهو التوازن الذي تخل به عدد من السلوكات، مثل الاستنزاف والإفراط في استعمال وسائل الصيد المحرمة وطنيا ودوليا، وتلوث البيئة البحرية، مما يتسبب في تدمير ثرواتنا البحرية.

ومن هنا فإننا نحذر من استعمال المتفجرات والمواد الكيماوية، إن هذه الأساليب المدمرة تعد من الأسباب المباشرة لتجريد البلاد من خيراتنا دون رقيب أو حسيب، فالأسماك عالية الجودة المدرة للعملة الصعبة لفائدة فئات قليلة، فإن الغالبية من المواطنين فقط يسمعون عن إسماها ولا يعرفونها ولا يذوقون طعمها، أما الباقي من المواطنين يعرفون بعض الأنواع من السمك كالسردين والشرن والأنشوا نظرا لضعف القدرة الشرائية والدخل المحدود للمواطن.

من هنا فإننا نود التنبيه إلى أن الحسابات الضيقة لفئة معينة على حساب مصالح الدولة والمجتمع، تقتضي تغيير السياسة الحالية لتدبير موارد البحر على ضوء ما ورد عن المنظمة العالمية للتغذية الفاو.

أما السؤال، السيد الوزير المحترم، وهو كالتالي: ما هي مخططات وزارتك في مجال التدبير العقلاني لمواردنا البحرية؟ وما هي التدابير المتخذة لحمايتها؟ وما هي الركائز المقترحة لرؤية مستقبلية لإنجاح هذا المخطط

الطموح (Halieutis)؟

إلى باقي لي شي وقت، أحتفظ به.

السيد رئيس الجلسة:

لا نحتفظ بالوقت، شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر الحماية ديال الثروات البحرية من أولويات المخطط ديال الإستراتيجية ديال الصيد البحري (Halieutis)، ومن أهم التدابير المتخذة لحماية الثروات البحرية من الاستنزاف ومن الصيد غير العقلاني، غادي نخص واحد العدد ديال الإجراءات اللي اخذينا:

كاين تدبير جل المصايد عن طريق مخططات التهيئة على أساس الحصص، يعني (le plan d'aménagement)، النسبة انتقلت من 5% إلى 60% سنة 2010، والتي ستصل إلى 85% في أفق سنة 2020. وينص كذلك هذا التدبير إلى التحكم في مجهود الصيد، الكميات المسموح باصطيادها، المناطق ديال الصيد، تحديد الفترات ديال التوقف وحالات الراحة البيولوجية، وتحديد المعدل ديال الصيد والخصائص حسب كل مصيدة، والملاءمة وتطوير مجهود الصيد مع الإمكانيات المسموح باستغلالها.

تحسين برنامج إبحار، الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 16 ماي، بحيث تم الرفع من نسبة الدعم المالي للدولة، وإشراك غرف الصيد البحري في تطبيق هذا البرنامج، وقد تم التوصل ب 100 ملف ومواكبة، لذلك تم تصميم نماذج مراكب، يعني (des prototypes) بتعاون مع خبراء المنظمة ديال الفاو.

وكاين القضاء على استعمال الشباك العائمة المنجرفة، بتخصيص مبلغ ديال 256 مليون درهم لهذا الغرض، اللي غادي يمس 260 سفينة، وتم لحد الساعة تعويض 150 سفينة معينة.

كاين كذلك المشروع ديال الحاويات البلاستيكية، بتخصيص مبلغ ديال الدولة ديال 163 مليون ديال درهم، وكاين تحسين وإصدار مجموعة من النصوص القانونية اللي كنعرفوها واللي دازت على هاذ المجلس الموقر.

وكاين تتبع بواخر الصيد بواسطة الأتار الاصطناعية، يعني (VMS)، (les mouchards)، باش نعرفو (les bateaux) اللي خصهم فين بمشيو وما يمشيوشاي بكلفة 84 مليون ديال درهم، كلها على حساب الدولة، وكاين تقنين ومراقبة حجم الأسماك المسموح باصطيادها حسب الأصناف، كاين تأهيل البنيات التحتية للتفرغ على الطول الساحلي (les PDA et les VDP).

القطاع، العمل على التعويض والتحسيس للبحارة وكذا أصحاب المراكب على حد سواء لارتفاع مادة الغازوال وقلة الثروة السمكية، وإن اقتضى الحال من التعويضات التي تمنحها السوق الأوروبية مقابل الصيد في المياه المغربية، والعمل على تفعيل الجهوية المتقدمة واللامركزية، والعمل على كل منطقة على حدة حتى لا تحل مشكلة منطقة على أخرى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الوقت ديال الغير، السيد المستشار، ما شي ديالي، لا يمكن للرئاسة أن تتكرم بوقت لا تملكه، أنهيتهم حقكم في الكلام وأستمح.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن نعرف جد المعرفة السيد الأستاذ الشاعر وتعرفو بأنه فاعل (professionnel) في هذا الميدان وكيقوم بمجهودات إيجابية، وسوف نأخذ بعين الاعتبار الآراء ديالو، لأنه بالخصوص يعني كل ما يهم تفعيل الجهوية، وتتمنى أن المستقبل إن شاء الله جميع القرارات التي كتبهم الصيد البحري تكون قرارات التي هي جمهورية.

أما فيما يخص الغازوال فهو تم بالنسبة للصيد الساحلي فهو ثمن مدعم، يعني هادي بعض الشهور التي كان واحد الاتفاق، رغم أنه الأثمنة هي غالية اليوم في السوق، فهم عندهم أثمنة هي أقل تقريبا من أثمنة المحطة ديال السيارات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وموضوع السؤال الموالي عناية الوزارة بصغار الفلاحين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضلوا الأستاذ الهيلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

الأخت المستشارة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

قبل أن أبدأ بسؤالي، السيد الرئيس، أريد أن أعطي الأهمية الكبرى لهذا القطاع.

في الأسبوع الفارط تقدمت الغرفة الأولى بعدد كبير من الأسئلة موجهة إلى هذا القطاع، وها نحن اليوم في الغرفة الثانية، القريبة من القطاع، لأن

وكاين اعتماد سياسة المحافظة على البيئة البحرية بواسطة الشباب الاصطناعية يعني (les récifs artificiels) عن طريق إعداد مخطط مديري وطني، يشمل جميع الساحل الوطني.

وفي هذا الإطار تم تخصيص 75 مليون ديال الدرهم لمشروعين صناعيين بكل من مارتيل وأكادير، تعطى لهم الاطلاقة في هاذ الصيف، إن شاء الله، خاصة بعد تسجيل النتائج الإيجابية للمشاريع التقليدية المنجزة بالصويرة القديمة التي عملنا فيها (les récifs)، وعاود خلق واحد الحركة ديال الصيد البحري. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الواحد الشاعر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اللي غادي نقولك هو الله يحسن لك العون، يكون واحد اللوي معك وواحد ضدك، إلى اعطيتيه وساعدتبه فهو هذاك تيكون معك، غدا ما اعطيتيهش تيولي ضدك.

السيد الوزير،

احنا نتمن العمل ديالكم، احنا هذو كنشهدو بالمجهودات التي كتقوم بهم، وهاذ Halieutis هو برنامج اللي ضخم، ولكن تيكون التعامل معه بجميع القوانين، ويكون عمل القرب، الجهة المتقدمة، ولهذا كاين هناك قرارات تصدر من واحد المكان معين وكتشمل أماكن أخرى التي لا علاقة لها بذاك الشيء.

احنا كطلبو باش يكون شوية ديال العمل الجهوي والمحلي، وتفعيل العمل ديال المعهد، لأن المعهد هو الآلية باش كيشغل الجميع، وهي التي كتوضعنا في الصورة، أشنو هي الأماكن التي غادي يمكن..

اللي قلتو دابا، السيد الوزير، اللي شرتو له بأن غادي يكون هناك واحد الراحة بيولوجية، فلها على ذيك الراحة البيولوجية أقول باش يكون هناك مواكبة التعويض للبحارة وأصحاب المراكب، على حد سواء، لأن نظرا لغلاء مادة الغازوال التي كيعاني منها البحري والمركب، لأن هاذو كيتقاسموا، تيكونوا شركاء، فلها كيكون واحد التفكير حتى باش تنجح هاذ الراحة البيولوجية، خص بنادم ما توصلهاش له للدار ديالو، نعوضه من ذاك البحري ورب المركب باش يساعد معنا، فالتعويض ما يكونش شي حاجة بسيطة، لأن هذا مصلحة عامة ديال البلاد.

فلها هناك مجهودات تدارت، فما فيها باس، السيد الوزير، عندي واحد الملاحظات يجب الاهتمام بالعنصر البشري، التي هو أهم استثمار لبوابك التطور الحاصل في بلادنا، لأنه الآليات المعتمد عليها لتطبيق تطور

الإعانات إلى 100% بالنسبة لصغار الفلاحين والفلاحين المنضوين في مشاريع التجميع ومشاريع التحويل الجماعي إلى الري الموضعي.

غير أنه تبين أن بعض المقترضات وخاصة منها المتعلقة بالسقف، يمكن فيها إشكالية والمعالجة ديال هاذ الوضع في 27 يناير 2011، وبالتشاور مع المنظمات المهنية، انتقل هذا السقف الإجمالي للهكتار المجهز من 33 ألف درهم إلى 45 ألف درهم للهكتار بدون احتساب خزان الماء، ومن 51 ل 65 ألف درهم مع احتساب الخزان، إذن كمشيو حتى 65 ألف درهم للهكتار.

وفي الأخير، أود التذكير بالتوجهات الملكية السامية المتعلقة باتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من عبء المديونية المترتبة عن القروض الفلاحية وتكاليف السقي. بالنسبة للمديونية المترتبة عن القروض الفلاحية، ستم هاذ العملية الفلاحية، والتي انطلقت هاذ الأسبوع الذين لا تتعدى مديونيتهم الإجمالية 100 ألف درهم، كانوا زبناء منتظمين في الأداء أو لهم ديون عالقة، حتى اللي كيخلص وعنده أقل من 100 ألف درهم حتى هو غادي يمشي في نفس... لأنه حتى هو خصنا نعطيوه يعني (les bonnes points)، لأنه يستاهل.

أما بخصوص المديونية المترتبة على مياه السقي، كتمثل الإجراءات في الإعفاء عن تكاليف مياه السقي برسم المواسم الفلاحية ما قبل 2008 في حدود 10 آلاف درهم والإعفاء عن الفوائد وإعادة الجدولة للباقي على مدة غادي توصل سبعة سنوات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، في حدود دقيقتين.

المستشار السيد بوشعيب الهليلي:

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، أنا أبلغ إليك المهموم التي كلفوني بها في المناطق المسقية، لا أقل ولا أكثر، وأنا أحترمك.

ولكن بغيتك تعرف المواجهات اللي كيواجهها الفلاحين الصغار والمتوسطين في المناطق المنظمة، إذا كان عندك شي ستيلو وإذا كانت عندك شي مسجلة غادي نعطيك العدد ديال المواجهات، الفلاح في المناطق المسقية يواجه شركات البذور، وما أدراك ما شركات البذور، يواجه أئمة الملح والأدوية باهظة الأئمة، يواجه المصانع وتعسفاتها، وأعني (Centrale Laitière) وكوزيمار. مواجهات مع المكاتب الجهوية التي تخلت عن مسؤوليتها في إعانة الفلاح، يواجه الجمعيات الوهمية، هذا راه صحيح هاذ الشي اللي كقول، إفتال الفلاحين بالديون، إفتاله بالتجهيزات المنتالية،

الغرفة الثانية أقرب من الغرفة الأولى للقطاع، هاهي تتعدى 15 سؤالا. أنا أقول بكيفية محترمة للسيد الوزير على أن هذا القطاع لم يأخذ بجدية وطنية، وهذا أن وزارتم أعلنت على مشروع المغرب الأخضر، والذي أسفر عن استثمارات فلاحية تعني كبار الفلاحين بدعم كبير من الدولة، لكن أمام هذه المشاريع التي تكلمت عليها، يبقى السواد الأعظم من الفلاحين الصغار والمتوسطين بدون مخطط يرفع من مستواهم المعيشي، ويجد، أنا أتكلم بكل صراحة، وأريد من السيد الوزير أن يتفهم كلامي، حتى يبقى السواد الأعظم من الفلاحين الصغار بدون مخطط، يرفع من مستواهم المعيشي ويجد من ثقل أدايمهم للمساهمات التي تكلمنا عليها مرارا، ولم تتوصل الوزارة لدراستها، هذه في المناطق اللي داخله في قانون الاستثمار الفلاحي القديم الذي أكل عليه الدهر وشرب.

وزارتم لم تدرس خريطة، شريعة، جدية للنهوض بمستوى الأغلبية الساحقة من صغار الفلاحين ومتوسطهم، حتى لا يصبحوا شبه خاسين على كبار الفلاحين الاستثماريين بالمغرب الأخضر. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، أعطي الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أنا آخذ كلامك بجدية، ولكن زعما فوجئت بهذا الكلام، لأنه حقيقة يمكن ما عمر وقعت لنا بأنه تشاوفنا وتكلمنا على هاذ الشي في مدة ديال هاذ (la législature) كلها، ولكن كان يمكن لك تقول لي هذه الإمكانيات من قبل باش إذا كاين شي حاجة ناقصة نزيدو بها.

غير هو بغيت نؤكد على أنه عكس ما ورد في السؤال ديالكم، تبنى مخطط المغرب الأخضر عدة آليات كهم الفلاحين الصغار والمتوسطين: أولا، منها التجميع لمعالجة المشكل الجوهري الذي تعاني منه الفلاحة المغربية، والمتمثلة على الخصوص في التجزء المفرط للأراضي وضعف تنظيم الفلاحين، وبالتالي تحسين المردودية ودخل الفلاحين على المدى الطويل. وكاين إنعاش المنتوجات المحلية وتطويرها عبر الترميز للرفع، كاين (13 produits de terroir) اللي عندهم (labellisation)، وبالتالي الرفع من دخل الفلاحين وكتمعمل الوزارة حاليا على وضع إستراتيجية لتسويق المواد المحلية.

كما تم إبلاء هذه الفئة من الفلاحين عناية خاصة عند مراجعة نظام التحفيزات لصندوق التنمية الفلاحية، بحال دابا في السقي، اللي كترتكروا عليه في السؤال ديالكم، قد تقرر ابتداء من سنة 2010 الرفع من مستوى

لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لسط السؤال،
تفضل الأستاذ عثمان.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
أختي، إخواني المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

تتعرض الثروة السمكية لبلادنا في كثير من الأحيان للاستغلال غير
المعتدل، نخشى أن تكون له انعكاسات مستقبلية جد سلبية على اختلال
التوازن ما بين الكميات المصطادة يوميا وإعادة تجديد مخزون الثروة
السمكية المهتدة بالانقراض، مثلا الأخطبوط أي (les poulpes) أو
الطنون الأحمر.

وفي هذا الإطار، فإننا في الوقت الذي ننوه فيه بعدم قبول الشروط
المجففة للإتحاد الأوروبي، الذي تشبث بطلب الترخيص بإمكانيات صيد
جد مرتفعة، وذلك بالنظر إلى الحالة التي كانت توجد عليها المخزونات
السمكية المستهدفة، فإننا، السيد الوزير، في نفس الوقت ندق ناقوس
الخطر فيما يخص الانخفاض الملموس لمخزوننا السمكي وتلوث المحيطات.

وإننا بكل صراحة، إذ نشيد بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها، السيد
الوزير، لحماية حقوق المملكة المغربية تجاه الإتحاد الأوروبي في ميدان الصيد
البحري، ومن باب غيرتنا على ثروتنا السمكية، فإننا نساءلكم، السيد
الوزير، عن التدابير المتخذة من قبل الحكومة لحماية الثروات البحرية من
الاستنزاف ومن الصيد غير المعتدل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في سؤال سابق تكلمت على واحد العدد ديال الإمكانيات التي عملتها
الدولة لحماية الثروة السمكية، وبالخصوص فيما التنظيم ديسال
(plan d'aménagement)، باش نعطيو الكوطا باش نشوفو أشنو هما
المواد باش كيصيدوا، باش إمتي يدخلوا يصيدوا، وأشنو هما المناطق التي
يدخلوا يصيدوا وما يخرجوش، متى تكون الراحة البيولوجية؟ وباش وصلنا
اليوم ل 60%، حيث (les crevettes, les algues, les poulpes)،
(le stock c) ديال السردين، كل هذه هي اليوم هي مناطق التي هي محمية
ومنظمة.

وكيظهر لي بأنه يمكن أن نفتخر بأنه في المنطقة وفي هاذ القارة بأنه من
الدول الرائدة الآن التي عندها برامج ديال المراقبة ديال الحماية ديالها فهي

كل مرة تجهيز، شكون غيخلص التجهيز؟ الأرض التي كنيخلص التجهيز راه
بدات كتموت.

مواجهة مع أئمة المياه المرتفعة، وهذا يؤدي، السيد الوزير، ماشي انت
المسؤول؟ ولكن الجهاز كله مسؤول إلى تفكير الفلاحين، واش الفلاح
يمكن له يتحمل كل هاذ المسؤوليات وهاته المواجهات؟
وكنتي على طريقكم أتما تحلو المشاكل كلها إن شاء الله.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

على أي هاذو كلهم اللي تكلمت عليهم، اللي هو الفلاح الصغير في
مواجهتهم كيظهر لي بأنه خصنا نبدلو النظرية، ما هاذو إلى شركاء، فشركات
البذور فهو لإزيون ومكثف يتعاملوا معه، الشركات التي ذكرتهم ما هما إلا
زبناء ديالو في إطار نقاش وحوار وفي إطار تجميع وفي إطار تنظيم.

كيظهر لي بأنه الدولة تتدخل لتساعد الفلاح الصغير في الاستثمار باش
يكونوا عنده عوامل الإنتاج، الدولة تتدخل باش إلى اعقلتو الثمن ديال
البذور اللي ما بقاوش هاذ العام اللي فات، لأنه يمكن درناهم أقل من
10% بالنسبة ل (le commun)، هذا كان دعم كبير ديال أكثر من 200
مليون ديال الدرهم.

الدولة كتندخل مع المجموعة ديال الشركة ديال الفوسفاط باش الأئمة
اللي كانوا خصهم يطلعوا ب 30% ما تحركوش هاذي 3 سنين، الدولة
كتندخل في المكننة، كنعطي 40/30% في الاستثمار، الدولة كتندخل في
الماء، كنعطي 100%، الدولة كتندخل كذلك في الدعامة الثانية.

عملنا من النهار اللي بدا مخطط المغرب الأخضر إلى الآن، عندنا تقريبا
(227 projets) والقيمة ديال الاستثمار في هاذ الدعامة الثانية اللي كهم
الفلاح الصغير هي 9 ملايين درهم، اعطينا الانطلاقة ل 900 مليار ديال
السنين، كين اللي غيسالي هاذ العام، كين اللي هذا، كلها على 3 أو 4
سنين غادي تقضي، وغادي تهم 410 آلاف فلاح.

فهاذي كلها كيظهر لي بأنه نقط إيجابية، مشروع مخطط المغرب الأخضر
جاب الفرق بين جوج ديال الدعامات باش الدولة تمشي للدعامة الثانية،
وتعطي الإعانات وتعطي الإرشاد وتعطي النصيحة لهاذ الفلاح، فكيف يظهر لي
هذا كله إيجابي ولكن باقي الخدمة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الموالي وموضوعه حماية الثروات البحرية، والكلمة

هاذ دفتر التحملات إذا لم يطبق يبقى مجرد ورق، احنا ابغينا من الوزارة باش توقف على تطبيق بنود هاذ الاتفاقية وتوأكب التطبيق ديالها.

في نفس السياق، السيد الوزير، مثلا هناك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، مثلا في بوجدور، بوجدور فيه واحد الميناء اللي احنا كنعرفو صرفت عليه واحد المجموعة من الملايير، تقريبا 250 مليون درهم، يعني واحد المبلغ ضخيم، هاذ المنطقة احنا كنعرفو عنها أصبحت بوابة تقريبا للأقاليم الجنوبية فيما يخص الميناء. واحنا نتمناو، السيد الوزير، باش ما يكونش هاذ الميناء كذلك وجوده في بوجدور كأنه غادي يكون بقرة حلوب، الأساطيل واللوبيات وكذا، باش يكون تدار على هذا السبب.

احنا نتمنى كيف ما طلبنا منكم من قبل، السيد الوزير، باش أهل المنطقة، الناس يستفيدوا من التشغيل، يستفيدوا من مجموعة من الأمور اللي تعني هاذ الميناء.

فيما يخص كذلك، السيد الوزير، فترة الراحة البيولوجية، هي مهمة، واحنا كذلك مع الحماية ديال الثروة السمكية، ولكن بشرط هناك مجموعة من المهنيين والصيادين وناس كيزاولوا هاذ المهمة، احنا نتمناو الوزارة واش فكرت باش تدير لهم إستراتيجية، ملي ككسد هاذك الفترة البيولوجية، واش دايرة لهم واحد البرنامج ولا إستراتيجية واضحة، لأنه ولفوا واحد الدخل دائم في هاذك الوقت اللي كيخدموا فيه، في ذيك الراحة البيولوجية هاذ الناس واش يبقاوا جالسين؟ لأنه ولي كينزل عليهم القرار ديال الوزارة كالصاعقة، خص الوزارة تفكر باش هاذيك الفترة تدير لهم أنشطة مدرة للدخل، تدير لهم شي قرى ديال الصيد، هاذيك اللي عندهم حاليا يستافدوا منها، يعني يشوفوا باش الوزارة تضمن لهم واحد الدخل معيشي يومي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير عندكم تعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

أولا بغيت غير نذكر أنه فيما يخص السؤال الأول، كان جا فيه القضية ديال الطون، فالتونة فعلا كايته في واحد الإطار اللي هو في الاتفاق مع المنظمة العالمية ديال الكات والمغرب عنده 10% في هاذ الكوطا ديال المنطقة، وبأنه يعني دائما المغرب يصفق له في هاذ المنظمة، لأنه من الدول الأولى التي تحترم الكوطا والمتابعة ديالها.

ثانيا فيما يخص الاتحاد الأوروبي، عندنا الاتفاقات ديال المراقبة، عندنا (les observateurs) اللي تطلعوا معهم في المركب، عندهم (VMS)، هاذك اللي تكلمنا عليه حتى هما (le mouchar) باش ما يدخلوش للمناطق، وما كيدخلوش للمناطق اللي كيصيدوا فيها، هما أبعد من هاذ المناطق حتى كتبتي (la ressource) موجودة. إذن كين واحد التتبع،

المغرب، والمغرب كذلك عنده مشروع ديال (INN) يعني الحماية ضد الصيد الغير مقنن.

كاين كذلك هاذك الشئ اللي تكلمت عليه ديال (les mouchar) يعني (les bateaux) ككتبعوهم من الرباط ولا الدرك الملكي ولا الجيش الملكي، إلى شئ مركب دخل لشئ منطقة ما خصوص يدخل لهـ، (il est signalé)، والقانون اللي دوزناه هنا في هاذ الغرفة، ككسيفطو ليه من هنا (la contravention)، بحال الرادر، لأنه ما عندوش الحق يدخل لهاذيك المنطقة، ككتشوفوا قدامك بأن ذاك (bateau) دخل.

وهاذ الشئ غادي يكون إن شاء الله في آخر 2011، واحنا الآن مع (les operateurs) باش تقنعوهم بأنه الإجماع، راه زعمـ (c'est une obligation) بأنهم خصهم يحملاوا، وبأنه إجبارية أنه يكون واحد الصيد اللي هو معقول ومقنن، لأنه البحر يهم الجميع.

فاللي نبغي نقول للسيد المستشار المحترم أنه في إطار الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي أنه ما امشيناش لهاذوك الأنواع ديال السمك اللي هي فيها ضغط بحال (poulpe) بحال (crevette)، ولا هذا، امشينا للمسايل ديال الصيد اللي فيها إمكانيات ديال الصيد، وتقضنا الكثير بالنسبة للاتفاقيات اللي كانوا.

وثانيا، راكم ككتشوفوا حتى الاتحاد الأوروبي كيقول بأنه هاذ الاتفاق ماشي في صالحه، فيظهر لي أنه كين واحد التوازن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب، تفضل أستاذ أديدا.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

احنا فعلا، السيد الوزير، نتمن مجهودات الوزارة، لأن احنا عارفينها واحنا أبناء المناطق الجنوبية وعائشين عن قرب المشاكل اللي كيعانيوها، وفعلا كيف ما جاء على لسان الأخ المستشار، الاتفاقية ديال الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، هذه الاتفاقية هي خاضعة لشروط وضوابط في دفتر التحملات، فهناك بعض البنود التي تشير مباشرة وواضحة باش تكون هناك حماية للثروات السمكية، كقدم الصيد في الراحة البيولوجية، احترام معايير وجودة شباك الصيد، هناك كذلك مجموعة من البنود اللي احنا عارفينها في الاتفاقية، ولكن هاذ الاتفاقية هناك دفتر تحملات، يعني

لاسيا الصغار منهم.

ونظرا لذلك، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن أسباب ضعف المنظومة الوطنية للإرشاد الفلاحي، خصوصا من حيث نسب التأطير ووسائل العمل، وعن الإجراءات التي ستخضعونها لتأهيل هذه المنظومة والتحديث بالشكل الذي يمكن من الاستجابة لانتظارات وتطلعات الفلاحين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

احنا لن نختلف معكم على التشخيص، يعني بخصوص وضعية مراكز الإرشاد الفلاحي، والحاجة الي بيضاء راه باينة بيضاء. فهذه المراكز لازالت تقوم بعدة مهام لمصاحبة الفلاحين طوال الموسم الفلاحي، مجال الأيام التحسيسية والمساهمة في تزويد الفلاحين بعوامل الإنتاج، ولكن ليس على الوجه المطلوب. يعزى ذلك لعدة أسباب، من أهمها:

- ضعف الموارد البشرية نتيجة الإحالة على التقاعد والمغادرة الطوعية؛
- بعض المعوقات الإدارية والقانونية كوصاية عدة قطاعات؛
- ومالية، غياب مداخل قارة.

ولكن يجب التأكيد على أننا نعي جيدا أن هذه المراكز يجب أن تشكل أهم الأدوات لتنفيذ المشاريع والبرامج التي هي مدرجة في مخطط المغرب الأخضر.

لذا، وفي إطار الإصلاحات المتخذة لتنفيذ هذا المخطط، تم وضع إستراتيجية جديدة للإرشاد، ترتكز على ثلاث محاور:

المحور الأول، يتعلق بتفعيل دور الدولة عبر إعادة هيكلة شبكة المراكز وتعزيز دور مستشاري الفلاحين العموميين، إضافة إلى تطوير وتنمية المنظومة الشمولية لتدبير المعلومات؛

المحور الثاني، يهتم تطوير وتنمية الاستشارة الفلاحية الخاصة يعني (le secteur privé) يدخل، مع إمكانية تمويل خدماتها في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛

المحور الثالث، هو يهتم إشراك وتفعيل دور الفلاح عبر الغرف الفلاحية والمنظمات المهنية.

ومن النتائج المتوخاة من هاته الإستراتيجية، أذكر على الخصوص:

- تجديد مهم 300 بنية محلية، مراكز الأشغال، مراكز التنمية الفلاحية، مراكز الاستثمار الفلاحي، وتجهيزها بالوسائل الضرورية لتصبح مراكز

وهذا التبع إن شاء الله غادي يكون أكثر وأكثر في السنوات المقبلة. فيما يخص الصيادة ديال (le poulpe)، الدولة عندها المسؤولية ديال الموارد الطبيعية داخل البحر وخصنا نحافظو عليها، هاذي هي المسؤولية الأولى ديال وزير الصيد البحري، هو يحافظ على الثروة السمكية، ونحن نعمل ما في وسعنا أن نحافظ عليها، لأنه كايين (des cotas)، كايين (des arrêts)، إذا خصنا نوقفو خصنا نوقفو، لأن هاذ الشيء خصنا نخليوه للأجيال المقبلة يعني المستقبل ديال أولادنا، والمستقبل ديالهم حتى هما، إذا باغا يصيد من هنا 3 سنين أو لا 4 سنين أو لا 5 سنين، خصو يخلي ذاك الحوت يتربى في واحد...

فلهنا إذا كانوا (des cotas) راه خصهم يوقفوا وخصهم يشوفوا المدخول ديالهم السنوي، ويظهر لي بأنه في التوقيف ديال هذالك الكوطا اللي ما تيكونوش كيشتغلوا، راه كذلك فيه واحد النفع إيجابي تجاري، لأنه ما كيقاش الحوت بزاف في السوق، وملي كيدخلوا كيطلعوا الأثمنة فكايكون دائما توازنات.

أنا كنتكلم على المهنيين دابا، لأنه المهنيين ملي يتوقفوا في (l'arrêt biologique)، احنا صعيب باش نلقاو لهم حرفة اخرى ما يديروا، ما هو إلا صياد، ولكن إذا وقف وقف، ولكن راه الثمن كيطلع، (il faut pas oublier)، بأنه الثمن كيطلع والمردودية كتحسن، يعني ملي تيدخل عاود ثاني لمنطقة الصيد في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الموالي وموضوعه مراكز الإرشاد الفلاحي، الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشكل التأطير والإرشاد في الميدان الفلاحي رافعة أساسية للنهوض بهذا القطاع وضمان التنزيل الصحيح والسليم لمخطط المغرب الأخضر، كما يشكل مدخلا أساسيا من مداخل تطوير وتحديث الفلاحة الوطنية وجعلها أحد المحركات الأساسية لتنمية وتأهيل الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، نسجل مع كامل الأسف أن مراكز الإرشاد الفلاحي لازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف وعن مواكبة الديناميات التي أصبح يعرفها القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة، بل يمكن القول أنها لازالت تعاني من عدة أمراض مزمنة، واستفحلت في دوليها العديد من السلوكات الإدارية المرضية، كانت نتيجتها المحتومة ضعف وترهل منظومة الإرشاد الفلاحي ببلادنا وعدم قدراتها على مواكبة ودعم الفلاحين،

حقيقية للتنمية الفلاحية؛

- وضع وسائل عمل عصرية وملائمة رهن إشارة مستشاري الفلاحين لتحسين أدائهم، أدوات يكون عنده ذلك (le kit)، فيه أدوات تحليل التربة، أدوات رصد الأمراض، أدوات التنشيط، المراجعة التقنية، الحواسيب (les ordinateurs)، يكون عنده (le lien) باش اللي ابغا معلومات مع (la recherche) يكون عنده باش يقدر يعطي المعلومات ميدانيا؛

- تعزيز برامج التكوين والتكوين المستمر لهؤلاء المستشارين، حتى هاذ المستشارين لأن الأمراض المختلفة والجديدة خصهم واحد التكوين يكون مستمر؛

- وضع طرق جديدة لنشر المعلومات بحال الأترنيت والرسائل الإلكترونية والحقول النموذجية والراديو والتلفزة والتظاهرات؛

- والنقطة اللي تكلمت عليها، السيد المستشار، هي الرفع من عدد المستشارين لتصل نسبة التغطية إلى 1350 فلاح لكل مستشار، بدل 3800 فلاح لكل مستشار حاليا، الدولة غادي تقوم بالتشغيل المباشر 25% من الحاجيات باش نوصلو لهاذ (le ratio) والتعاقد مع القطاع الخاص 75% مع البقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هنالك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد غلال عزويوني:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

لا أحد يمكن أن لا يشيد بعمل السيد الوزير، العمل الجبار والصراحة ديالو المعهودة فيه، وبالخصوص منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر على يد صاحب الجلالة، والجميع يتقرب التقدم الفلاحي ببلادنا والفلاح الصغير استبشر خيرا وأصبح طموحه أكثر في الانخراط في المخطط الأخضر للاستفادة في مخططاته، والجميع يعرف مجهود الوزارة ديالكم، ولكن قبل انطلاق مخطط المغادرة الطوعية، هل الوزارة ديالكم ما كانتش على علم بهذه المشاكل اللي هي الضعف ديال التأطير من طرف مراكز الإرشاد الفلاحي، أصبح يطرح عدة أسئلة والدور الذي كان يقوم به المركز الفلاحي من مصاحبة الفلاح، وذلك بالتواصل مع الفلاح في العالم القروي ومصاحبه وإسداء النصيحة وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية والمنتوج الفلاحي.

هاذ الشيء كان من قبل كانوا يتصاحبهم وكانت واحد النتائج قبل المخطط الأخضر وقبل ما تجيو اتما، السيد الوزير، والعمل ديالكم الجبار اللي ما تينكروا حتى شي واحد، بغينا يكون أكثر، من اختيار البذور

والمواد الكيماوية والأسمدة ودراسة التربة غير كافي.

الطريقة اللي تيعملوا بها اليوم والطموح ديالكم والطموح ديال المغاربة والمخطط الأخضر، احنا عندنا طموح أكثر من هاذ الشيء اللي كين، وإذا كان هاذ الأشياء خدمنا فيها وغادي يمكن نمشيو.

والجميع تيعرف على أنه تدارت اتفاقيات دولية والفلاح حتى هو بدا تيشري الآليات ولي تيدخل واحد المجموعة ديال الاستثمار باش يمكن يعصرن الفلاحة ديالو.

أصبح هاذ الشيء لا يتأشى مع المغرب الأخضر والعصر الجديد وتأهيل المنافسة الدولية، وخصوصا أن المغرب، كما قلت من قبل، دخل على مجموعة من الاتفاقيات الدولية.

ونسألكم، السيد الوزير، يطرح حول الإستراتيجية التي ستخذها الحكومة من أجل إصلاح هذه المراكز اللي حقيقة تنعتبروها هي النواة اللي يمكن تعطينا وتعاون التنمية ديال الفلاحة على الصعيد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، في حدود دقيقتين.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هو أولا لا بد من أن نوه بالعمل اللي تيقوموا به المهندسين والتقنيين اللي هما داخلين في الإرشاد الفلاحي، واللي هما في الحقيقة في وزارة الفلاحة، لا من مديرين ولا من مسؤولين، كين واحد العطف خاص لهذه الفئة لأنه نعتبرها حلقة جد مهمة في العلاقة ديالنا مع الفلاح.

فيمكن لنا نديرو أحسن البرامج، إلى ما عندناش هاذ الحلقة اللي هي مشغلة وداخلة للتغطية باش تعمل الميدان ديالها، راه ما غاديش نتوصوا لنتائج.

فلهدا كان عمل، ولكن ابغينا واحد العمل دابا عصري، ابغينا نعطيوهم إمكانيات أكثر، بغينا نعطيوهم استثمارات، هاذ السيد راه خصو الطومويل باش يخرج، خصو الكيت، خصو يعمل (des analyses)، خصو يكون عنده (l'ordinateur) باش يدخل مع (système) ويشوف هاذيك المرض اللي القى تماك، أشنو كيتقول (L'INRA)، ولا أش تيقول هذا، أو أش كيتقول هذا، خصو يمكن يعطي، ما غاديش يرجع للبرو ديالو ب 300 كيلومتر باش يعاود يرجع عند الفلاح، خصو يعطيه الجواب والحل، وهاذ السيد خصو كذلك يعاود حتى هو التكوين ديالهم، ويشوف الإمكانيات اللي خصو.

فكيظهر لي بأنه هذا مشروع كبير، الآن كين مدير جديد اللي عاد

الموجه نحو التسويق الوطني والمحلي.

لذا، نساتلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها لحماية صحة المواطن لما هو منصوص عليه من لدن منظمة الصحة العالمية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كيتم التسويق والتداول ديال المبيدات ديال الفلاحة طبقا للتشريعات والقوانين المعمول بها، خاصة القانون 42.95، وكنخضع المبيدات لتقييم مدقق قبل المصادقة عليها أو الترخيص لبيعها، حيث لا يعرض للبيع إلا المبيد الذي لا يشكل خطرا على صحة الإنسان والحيوان والبيئة.

وتتحمل عبوات كل مبيد مرخص ملصقات كضمن عدة معلومات: أشنو هي الزراعة أو الآفات المستهدفة والجرعة المرخصة وكيفية شروط الاستعمال، الاحتياطات الواجب اتخاذها، وكنقوم المصالح المعنية ديال المكتب الوطني للسلامة الصحية (ONSSA) عند بداية كل موسم فلاحي بوضع برنامج لمراقبة جودة ومطابقة عوامل الإنتاج (البذور الأسمدة والمبيدات عند الاستيراد والإنتاج والتوزيع).

كما تخضع مراقبة ديال جودة وسلامة المواد الغذائية، بما فيها المنتجات الفلاحية، لمتنص القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية، كين واحد القانون اللي كيحمي هاذ الشئ هذا، ينص هاذ القانون على مراقبة استعمال المبيدات والزامية وضع سجل على منتجي المواد الأولية من أصل نباتي، تدون فيه جميع عوامل الإنتاج المستعملة بما فيها المواد الكيماوية.

ويعمل المكتب حاليا على بلورة مشروع حول إلزامية مراقبة ضبط آلات رش المبيدات الكيماوية من طرف المصالح المختصة.

كما يحث المكتب الفلاحين على الاستعمال السليم والفعال لهذه المبيدات وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة عبر عدة تدابير وأنشطة من أهمها تنظيم حملات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة التقنيين والمرشدين.

هذا، وبهدف ضمان الجودة ديال المواد الغذائية، أعد المكتب مشروع قرار في طور المصادقة، يتعلّق بالحد الأقصى المسموح به من بقايا المبيدات داخل أو على سطح المواد الغذائية ذات الأصل النباتي والأعلاف حسب المقاييس والمواصفات المعمول بها دوليا، وذلك بهدف تعزيز وتقوية آليات المراقبة من أجل السلامة وحماية المستهلكين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

جات الترقية ديالو، اللي في هذا الميدان، كين إمكانيات مالية اللي تعطات، وكين إستراتيجية جديدة اللي خرجت، وهي الآن راه بدأت في إطار التطبيق، وإن شاء الله، يمكن نجيو عندكم بواحد القانون ديال خلق واحد (l'office)، مجال كيف ما عملنا في (l'office national de sécurité alimentaire)، يعني أنه نديرو واحد (l'office) ديال الإرشاد الفلاحي، باش يكون عندو إمكانيات وتكون عندو واحد بعد النظر، وهذا غادي يجي إن شاء الله عما قريب.

وعندنا هاذ السنة واحد برنامج عمل مهم، مجال بغيينا نديرو التحديث والعصرنة ديال 36 مركز جموي، غادي نوظفو قرابة 100 مستشار عمومي، وغادي نفوتو التفويض للخواص ديال 300، تكوين حوالي 1500 مستشار، صياغة القانون اللي تكلمت عليه، إحداث شبكة افتراضية للمعلومات، واحد (la base de données) اللي تكون مقسمة مع الجميع، إحداث 6 مدارس ديال حقول الفلاحين، واحدة اخداوها الألمانين في إطار فاش كانوا هنا موجودين في (le salon) ديال مكناس، باش يكونوا هاذ الحقول مفتوحين للفلاحين، ويجيوا يتعلموا الفلاحة داخل هاذ الحقول.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموالي دائما في قطاع الفلاحة، وهو بخصوص تسمم المنتجات الفلاحية بالأسمدة المستعملة ضد الحشرات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الرئيس على واحد التصحيح بالنسبة للمواد المستعملة، الأدوية الفلاحية ماشي الأسمدة الفلاحية.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون أنه لا تخلو المواد الكيماوية المستعملة في المجال الفلاحي للقضاء على الحشرات الضارة بالمنتجات الفلاحية من المواد السامة، والتي توصي جرائها منظمة التغذية والزراعة على احترام آجال محددة كافية لإنهاء المفعول الكيماوي الضار بالصحة قبل استهلاك المنتج الفلاحي هذا.

غير أن هذه الشروط التي تحترم على مستوى المنتجات الفلاحية الموجهة نحو التسويق الدولي لحماية المستهلك، وذلك وفق المعايير المحددة من لدن منظمة الصحة العالمية، التي لا نجد لها مقابل على مستوى المنتج

فإن شاء الله هذا نقاش كان عندنا مع (ONSSA) وغادي يكون ضمن النقط ديال واحد (le comité) إن شاء الله في الشهر المقبل من الأولويات ديال هاد الشئ ديال المبيدات أنه يجب أن تكون المراقبة صارمة لأنه تم صحة المواطنين وكذلك المشاكل ديال البيئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي والأخير في القطاع الفلاحي دائما، موضوعه دور الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل الأخ بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

سيكون ختامه مسك إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

بسم الله الرحمن الرحيم،

لقد شكل إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة أركان حدثا هاما بالنسبة لهذه المناطق التي ستشكل آلية للتنمية والمحافظة على التوازن البيئي وإيقاظ الواحات التي تعتبر موروثا طبيعيا وحضاريا، والذي يتعين المحافظة عليه وتمثينه، وقد تم مؤخرا عقد الاجتماع الأول للمجلس الإداري للوكالة من أجل تفعيل الجوانب القانونية والتنظيم لعملها، والذي يتعين أن يكون هذا الطابع شمولي، يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هاته المناطق ويستهدف تحسين ظروف عيش ساكنتها مع محاربة الأخطار التي تهددها، خاصة تأثير التغيرات المناخية ومحاربة التصحر، وإعادة الحياة للأنشطة الاقتصادية بها، خاصة الفلاحة التي تضررت كثيرا بسبب تعاقب سنوات الجفاف ومرض بيوض وإيجاد حلول عملية لندرة المياه وعقلنة تدبيرها وكذلك الحفاظ على شجرة أركان من الزحف العمراني.

من هذا المنطلق، وبالنظر لحالة الانتظار والترقب الذي تبديه ساكنة المناطق لانطلاق مشاريع الوكالة وبرمجتها في أقرب الآجال، نساتكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لجعل هاته الوكالة تقوم بالدور الذي أنشئت من أجله على أكمل وجه؟ وما هي أهم البرامج التي تنوون القيام بها لدعم الفلاح والفلاحين بمناطق الواحات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

المستشار السيد العربي سديد:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر معالي الوزير على الإجابة ديالكم الواضحة، إنما المراد ديالنا من طرح هذا السؤال هو لفت الانتباه بالمخاطر التي تلحق بالمستهلك، خصوصا جراء الاستعمال المفرط للمواد الكيماوية على المنتوجات الفلاحية المستهلكة وطنيا، يعني نقصد هذه المنتوجات التي نستهلك دابا في الأسواق ديالنا، وعدم وجود مراقبة فعالة فيما يتعلق باستعمال هذه المواد، خاصة ما يرتبط بالمدة الواجب احترامها قبل الاستهلاك.

صحيح أن هناك مصلحة أحدثت مؤخرا، تهتم بهذا الموضوع، لكن يبدو أنها لا تتوفر على الإمكانيات البشرية والمادية التي تسمح لها بالقيام بالمراقبة وبتتبع وتحسيس الفلاحين بالمخاطر التي تترتب عن عدم احترام ضوابط استعمال هذه المواد، مما ينتج عنه من أمراض خطيرة، يعني نلاحظ بما أننا احنا كنستعملو بكثرة هذه المواد الكيماوية، نلاحظ بأن بعض الأمراض بدأت كترتفع بحال مرض السرطان والقصور الكلوي وغير ذلك.

السيد الوزير،

كيف يعقل أن تخترم هذه الضوابط على المنتوجات المعدة للتصدير ولا تفعل على المستوى الوطني والمحلي، خصوصا على الأقل في الأسواق الكبرى ديال الجملة للحفاظ على صحة المواطنين.

ونحن في الفريق الاستقلالي، نقترح أن تركز الوزارة ديالكم على التوعية والتحسيس، أتم قبل قليل جبتو هاد المسألة ديال الإرشاد الفلاحي، وبغينا هاد الإرشاد الفلاحي في هاد المخطط الأخضر وهاد الإمكانيات اللي عنده أنه يركز على هاد المسألة ديال الشرح لهاد الفلاحة المخاطر اللي كترت على هاد الشئ إلى استعمال هاد المواد وعلى الآثار ديالها. وفي الأخير، أشكركم مرة ثانية معالي الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

هو الدور ديال الوزارة هو فعلا كين دور ديال التحسيس باش يكون استعمال مفيد للفلاح وهاد الشئ إن شاء الله بعد ما يكون الإرشاد الفلاحي عنده الإمكانيات راه غادي يزيدو به بسرعة، كين كذلك الدور ديال المراقبة والعقاب، لأنه هذا كذلك تابعة لـ (l'office nationale de sécurité alimentaire) لأنه هاد الناس اللي خصهم يعرفوا بأنه كين واحد القانون ديال (l'étiquetage) وبأنه خص واحد المعلومات تكون، وهذيك المعلومات خصها تترقب، لأنه كايبة وما خصش يكسون (le produit périmé)، ويكون في المستوى وتكون المراقبة في الميدان.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية لا بد من الإشارة أن الوكالة هي حديثة العهد، حيث لم يصدر القانون القاضي بإحداثها إلا بتاريخ 13 دجنبر 2010، وأن مجلس إدارتها الأول تم عقده تحت رئاسة السيد الوزير الأول بتاريخ 11 ماي 2011، لكن ومنذ أن أمر صاحب الجلالة نصره الله بإحداثها وتعيين مدير لها للسهر على تنفيذ مختلف المراحل، قامت هذه الوكالة بعدة إنجازات:

أولا، أول إنجاز مهم، نعتبه جد مهم، هو تنظيم سلسلي النخيل والأركان، حيث تم تأسيس الفيدرالية الجهوية للتمور بأرفود بتاريخ 19 أبريل 2010، والسيد المستشار تعرفونها جيدا لأن عندكم المسؤولية ديالها، وكاين الفيدرالية الجهوية المغربية للأركان بتاريخ 9 أبريل 2011؛ وتم كذلك إبرام واحد العقود برامج مع هاذ جوج الفيدراليات لتنمية هاتين السلسلتين في أفق 2020 وتدار هاذ الشئ على سنتين.

أما خطة العمل الأولية للوكالة في 2011، غتمحور هاذ الخطة وما تبقى في السنة في استكمال وضع هياكل تسييرها، خصها الإدارة ديالها غادي تكون إن شاء الله راه كيشوفوا مع (les services d'agriculture) باش يحطوا الإدارة (temporaire) بما يكون عندهم شي واحدة، وكذلك (le recrutement) يعني باش ياخذوا الانتقاء ديال الناس؛

وكاين إنجاز دراسة إستراتيجية لتدخلها ودراسة توصيفية وموضوعاتية مجال الأركان والنخيل، هاذي غادي تقوم بها، وكاين إنجاز برنامج دعم المزارعين الشباب لفائدة أبناء الفلاحين على مساحة 5000 هكتار من الأراضي الجماعية، وكاين إعادة مشاريع مندمجة محلية على المدى المتوسط كتهم واحات صغيرة ونقط حدودية ودواوير هشة؛

وكاين إنجاز مشاريع مدرة للدخل لفائدة المرأة القروية على الخصوص على أنه عندنا اجتماع مع (le conseil d'orientation stratégique) عما قريب إن شاء الله باش نتكلمو على الإستراتيجية واللي فيه هو رؤساء الجهة والمهنيين في هاذ الميدان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار السي بلحسان في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات التي قدمتموها، والهدف ديالنا من هاذ السؤال هو التوضيح الذي أشرتم إليه، كيعرف المواطن الواحقي ما وصلت إليه هذه الوكالة، وكذلك نشكركم على الجهود التي تبذلونها من أجل النهوض بهذه المناطق، وخاصة إعادة الاعتبار للقطاع

الفلاحي بالمنطقة وعلى وجه التحديد قطاع النخيل الذي عرف تدهورا وتراجعا كبيرا.

ومن خلالكم، السيد الوزير، أود أن أشكر السيد مدير الوكالة لتنمية الواحات وشجرة أركان على الجهود الجبارة التي يقوم بها واللي هاذ الأيام تقريبا هاذ الأسابيع الأخيرة كنا كيشوفوه كل أسبوع تقريبا في المناطق، وكذلك الشكر موصول إلى السيد مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي على الجهود الجبارة والأبحاث التي يقوم بها من أجل النخيل وإحداث مختبر بإقليم الراشيدية لهذوك الفسائل باش يكونوا إن شاء الله موجودين من هنا للسنة الجاية إن شاء الله.

وكذلك لا ننسى الجهود الجبارة التي يقوم بها المدير ديال المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات والراشيدية والأطر التابعة لهم.

ولكي تنجح هذه الجهود الجبارة التي يقوم بها الجميع، يتوجب إصلاح وترميم السدود التحويلية والسواقي حتى تتم الاستفادة من مياه الفيض التي تضيع هباء، في الوقت الذي يعتبر القطاع الفلاحي في أمس الحاجة لهاته المياه لأن في هاذ الأيام الأخيرة كانوا الوديان حملوا ولكن مع الأسف بعض السدود كانت مصالحشاي ومشت للمياه للصحراء، لهذا كطلبو باش هاذ السدود تتصلح، أيضا يتوجب دعم وتشجيع فلاحي المنطقة ودفعهم إلى الانتظام ضمن التعاونيات وشركات للرفع من الإنتاج والتقليص من الوسيط الذي يضر بالقطاع ويؤثر على مدخول الفلاحين.

السيد الوزير،

إن الله يحب العبد المملح، احنا في المنطقة نتاع الراشيدية، احنا كندحو عليكم باش تتهلاو في هاذ المنطقة، إننا نلح عليكم للاهتمام بقطاع النخيل كي يصل إلى المستوى المرغوب، وما الزيارة التي قتمت بها إلى الجزائر وهاذيك الوحدة ديال الإنتاج التي قتمت بها وشفناكم في التلفزيون حتى احنا كتمناو باش إن شاء الله المناطق ديال الراشيدية وورزازات وفكيك يكون عندهم بعض الوحدات باش إن شاء الله يكونوا في المستوى المطلوب ويكون التمر إن شاء الله موجود للمغرب للاستهلاك المحلي والاستهلاك الخارجي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أتم كتعرفوا للاهتمام والمكانة التي كاينة ديال المنطقة، لا ديال الراشيدية ولا ورزازات ولا زاكورة ولا المناطق ديال الواحات، كلهم عند صاحب الجلالة، وكتعرفوا بأنه الفكرة ديال إنشاء هاذ الواحة، جات بتعليمات من

السيد رئيس الجلسة:

ليس لنا نظام الاحتفاظ في إطار التعقيب السيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال لرجح بعض الدقائق، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الناصري وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على تفضله بإلقاء هذا السؤال، الذي هو موضوع اهتمام جميع المغاربة، محاربة الفساد أعتقد أنه من أولويات الأعمال التي تقوم بها العمل المتعلق بمحاربة الفساد، ومجلسكم الموقر يعرف عزم الحكومة الأكيد لتنفيذ البرنامج الذي أعدته الحكومة لتخليق الحياة السياسية العامة ومكافحة كل مظاهر الفساد أين ما كان وكيف ما كان مرتكبه، وأين ما كان مصدره بكل تجرد وموضوعية وصرامة.

وبالأرقام، أريد أن أذكر ببعض الأرقام التي سبق لي أن أشرت إليها في مجلس آخر، وهذه الأرقام تتعلق بعدد المتابعين في القضايا المتعلقة بالرشوة، فخلال السنة الفارطة 2010 بلغ عدد المتابعين 8305 الأشخاص سنة 2010 ويرسم نفس السنة بلغ عدد المتابعين في قضايا الاختلاس 16 شخصا، وفي قضايا استغلال النفوذ 8 أشخاص، وفي قضايا الغدر 90 شخصا.

وعلى المستوى التشريعي، تعلمون، السيد المستشار، بأن مجلس النواب قد شرع، وفي الوقت الذي أكلمكم فيه نحن ناقش في لجنة أخرى في لجنة في مجلس النواب، ناقش مشروع قانون بمراجعة المسطرة الجنائية، شكلت فيه الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد حيزا أساسيا، وخصوصا المقتضيات المتعلقة بحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين فيما يخص جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ وغيرها.

كما أننا سنحاول أن نضع آلية في المحاكم متخصصة للبت في القضايا المتعلقة بالفساد المالي لأنه اتضح لنا بأن المحاكم الحالية لم تعد قادرة على أن تتولى مثل هذه القضايا بالسرعة والمهنية الضرورية لمعالجتها. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

والله إن المرء ليحار ما جدوى طرح هذا السؤال الذي ربما استهلك،

عند صاحب الجلالة نظرا للأهمية التي يعطيها لهاذ السلسلة من السلسلات، وكذلك التنمية المندمجة ديال الواحات ككل، فنحن نطبق تعليماته، وسنعمل إن شاء الله على إنجاح البرنامج، بعدا أولا مخطط المغرب الأخضر في هذه المنطقة التي هو 3 مليون نخلة التي خصهم يكونوا في 2020، وتتناو على الله أنه يكونوا عندنا طموحات أكثر كما درنا مع سلاسل الإنتاج، وعندنا تقريبا مليون و300 ألف شتلة من هنا ل 2014، و فقط بالنسبة لهاذ السنة ديال 2011، لأطمئنك أنه في البرنامج كان خصنا نديرو 275 ألف غرس إن شاء الله، اعملنا في الربيع 76 ألف غرسة، وفي الخريف غادي نعملو 278 ألف، وكلها موجودة، إذن غادي نعملو 355 ألف، يعني نحن غادي نفوتو بـ 50 ألف تقريبا البرامج، فالبرامج هي مشتركة وتساهم فيها l'agence ديال (ANDZOA)، وساهم فيها (L'INRA) تساهم فيها وزارة الفلاحة، والكل مشكورين على الجهود، وخصوصا رجالات القطاع اللسي هما مساهمين معنا في (la mise en place)، يعني في التطبيق ديال هاذ البرنامج.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة التي كانت جلسة القطاع الفلاحي بامتياز، وتتمنى أن رصيد وزير الفلاحة باستمرار معنا في هذه القاعة للإيضات إلى أسئلة السادة المستشارين كما جاء في بعض الملاحظات.

نتقل الآن إلى قطاع العدل، والأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل، وموضوع السؤال الأول حول محاربة الفساد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لبسط السؤال. تفضلوا السيد المستشار، السبي لشكر.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

تبعنا باهتمام كبير ما راج في الإعلام مؤخرا حول تحريك النيابة العامة لبعض ملفات الفساد ببلادنا، علما أن الشعب المغربي، خاصة في هذه اللحظات المهمة، يطالب فيها بالإصلاح على جميع المستويات، ويطالب بالقطعية مع دولة اللاحق.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الإجراءات العملية التي تنوون اتخاذها لإعادة الثقة للمغاربة في القضاء وفي محاربة الفساد؟

وشكرا السيد الرئيس، مع الإشارة أننا نحتفظ ما تبقى من الوقت في إطار التعقيب.

في سير القضاء، ترك للقضاء كلمة الفصل، يحكم بما يعتقد بأنه هو الصواب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير العدل دائما، وموضوع السؤال إيجاد السبل القانونية لمواجهة الوشايات الكاذبة ومعاينة مرتكبيها، والكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الدستوري الموحد لتقديم السؤال، تفضلوا أستاذ.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين المحترمين،

أولا قبل ما نطرح السؤال ديالي أقول نعم للدستور، وأعتم الفرصة من هذه القبة ديال البرلمان أن أوجه وأهيب بسكان جهة طنجة-تطوان أن يصوتوا بكثافة وبنعم على الدستور.

السيد الوزير المحترم،

لقد أصبحت المحاكم بشتى أنواعها في السنوات الأخيرة تعج بشكايات كيدية لبعض منعمي الضمير، الذين يحاولون المس بشرف وكرامة ومصداقية المواطنين، سواء كانوا متهمين لهم ملفات رائجة في المحاكم أو فقط ممارستهم لطرق اعتادوا دائما السير فيها بشكل غير مشروع أو بدافع الانتقام وتصفية الحسابات أو بدافع الابتزاز، الشيء الذي يعمل على تضليل العدالة، إذ غالبا ما تعمد النيابة العامة جل أنواع هذه الشكايات الكيدية إلى متابعة المشتكى بهم، كيديا أو الحفظ لعدم الإثبات بدلا من اللجوء إلى زجر صاحب الشكاية الكاذبة في حالة ما إذا ثبت أنها كيدية، وذلك لجعل حد لأصحاب هذا النوع من الشكايات المراد بها تضليل العدالة وابتزاز المشتكى بهم.

السيد الوزير، نعلم جيدا أن القضاء له العلم التام بمثل هذه الملفات، وتتمنى أن يكون يقظا في معالجتها عوض أن يمنحها المصداقية ويتفاعل معها وكأنها حقيقة، علما أن الأصل هو البراءة إلى أن يثبت العكس، وعلما كذلك أن شهادة متهم على متهم لا يأخذ، وهذا اجتهاد المجلس الأعلى.

لذا، السيد الوزير، نسألكم: ما هو منظور وزارة العدل في تعاطيها مع الوشايات الكاذبة للحد من هذه الظاهرة، وأتم تشرفون اليوم على الورش الكبير الذي فتحتة بلادنا من أجل إصلاح القضاء؟ وشكرا.

لكن قدرنا هو أن نستمر في فضح الفاسدين والمفسدين أيا كان مصدرهم وأيا كان مستواهم. لذلك فنحن هنا في مؤسسة تشريعية ولا نريد أن يعتبر المغاربة أننا نتبادل الأدوار في إطار مسرحية، بحيث طبعنا هناك الترسانة القانونية التي يجب إعادة النظر فيها، خاصة أننا اليوم كمغاربة مقبلون على إصلاح دستوري عميق، جاء من ضمن مقتضياته مسألة الحكامة الجيدة، وعندما نتحدث عن الحكامة الجيدة فنعني بذلك القطيعة مع كل أشكال التسبب والنهب ودولة اللعاقب.

فالיום -للأسف- نرى بأنه باش نهضرو بواحد شوية ديال اللغة اللي يفهموها المغاربة بالدارجة، ملي واحد المواطن تيسرق واحد البزطام فيه 100 درهم، يتم إحالته على النيابة العامة فورا وتتم إدانته، في حين أن هناك من سرق 30 مليون ديال المغاربة لأن النهب في المؤسسات العمومية وأيضا في الجماعات المحلية هو عبارة عن سرقة 30 مليون ديال المغاربة، واليوم بدل اعتقال هاذ الناهبين وهاذ السارقين كئلقاؤ في بعض الحالات أن أولئك الذين فضحوا هؤلاء يتم اعتقالهم، وهناك نموذج ديال السوق ديال الجملة بالدار البيضاء أن هذا واحد السيد فضح هذاك الشيء هو اليوم راه رهن الاعتقال بدل أن يتم اعتقال... بل أكثر من هذا وحتى على هاذ المستوى ديال البرلمان هناك من تمت إدانته بعقوبة حبسية تتعلق بالاختلاس ويصوب ويجول، بل أكثر من هذا كيحي لنا التلفزيون ويهضر لنا على الديمقراطية ويهضر لنا على محاربة الفساد.

لذلك، فالمدخل الحقيقي لأي إصلاح سياسي ودستوري، وحتى نعيد الثقة للمغاربة، يجب البدء من هاذ المسألة، ماشي غير المتابعة لأنه تم إطلاق سراح واحد العديد الذين كانوا متهمين في بعض الجماعات، وكيف ابغيتو انعيدو الثقة للمغاربة في هاذ الشيء؟ راه ملي تنقولو الدولة ديال اللعاقب راه ما بقينا غير تنقولو يردوا الفلوس وكفى، لا أسيدي، لأن هناك معاناة ديال 30 مليون ديال المغاربة، يجب اعتقالهم وإعادة ما تم نهبه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير العدل:

يصعب التعقيب على السيد المستشار في وقت وجيز. أعتقد بأن اهتماماتكم هي ذات اهتماماتنا، ولكن لا يمكن أن نعتقد بأن كل من نهب المال العام يجب أن يعتقل، يجب أن يتابع أن يعتقل أو لا يعتقل هذا أمر يرجع إلى تقدير النيابة العامة وكذلك إلى تقدير المحاكم، ولكن كونوا على يقين أن جميع القضايا التي تبلغ إلى علمنا، تتعلق بالفساد كيفما كان نوعه تقوم بالإجراءات المتعلقة بها عندما تكون بيدنا الآليات الضرورية لإجراء المتابعة، وعندما تتولى النيابة العامة إجراء المتابعة الكلمة لها، نحن لا نتدخل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤاله، أريد فقط أن أؤكد بأن المحاكم لا تعج بالوشايات الكاذبة وإنما النيابة العامة هي التي تعج بها، والنيابات العامة تتلقى الوشايات وتتلقى الشكايات وكذلك بعض المصالح المركزية بوزارة العدل تتلقى الشكايات وتتلقى الوشايات وهذه الشكايات والوشايات إما تكون من أشخاص معينين وإما أن تكون من أشخاص مجهولين.

كيفما كان نوع هذه الشكايات نتعامل معها، وتعامل معها النيابة العامة بالحذر اللازم، ولكن لا يمكننا أن نهمل الشكايات كيفما كان نوعها لأن حق التشكي هو من حقوق المواطنين، وتعلمون، سيادة الرئيس، حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين، بأن مشروع الدستور الذي تكلم عنه السيد المستشار المحترم، مشروع الدستور أضاف شيئا جديدا في مقتضياته لم يكن في الدستور السابق ولا في غيره من الدساتير وهو مطلب كان جاء على يد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو حق التشكي وحق تقديم العرائض، فمن حق كل مواطن أن يتقدم بتشكيات وأن يتقدم بعرائض، ولكن من واجب النيابة العامة أن تغربل هذه الشكايات، فإذا تبين لها بأن ما وقع التشكي منه ثابت بشكل من الأشكال، فإنه يحيل الأمر على المحكمة أو على قضاء التحقيق، وإذا ثبت عكس ذلك فإنه يحفظ الشكاية.

وتعلمون، سيدي الرئيس، حضرات السيدة السادة المستشارين المحترمين، بأن تقديم الوشاية الكاذبة يعاقب عليه القانون، ويمكن لمن قدمت ضده وشاية كاذبة أن يتقدم بدعوى الوشاية الكاذبة المنصوص عليها في القانون الجنائي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب في حدود دقيقتين.

المستشار السيد محمد أقييب:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم، واحنا اغنمنا هذه الفرصة باش نطرحو السؤال على السيد وزير العدل لأن كاملين كعرفو أن المغرب اليوم له وزير عدل من أهل الذكر، وأستاذ كبير في القانون. احنا السيد الوزير فيما يخص الشكايات، هناك نوعين ديال الشكايات، هناك شكايات مجهولة والأسباب ديالها معروفة في بعض المناطق أنه كتكون صراعات، سواء

صراعات عائلية أو صراعات سياسية أو هناك تصفية حسابات، إذن هنا تطرح شكايات وهمية أو شكايات سرية.

هناك السيد الوزير باش نتكلمو بكل وضوح، هناك الشكايات المتعلقة بالمتهم لما يصبح سجين، المتهم قبل ما يدخل للسجن كيمر بالمرحلة الآتية، مجال اللي كتعرفوا، السيد الوزير، المرحلة ديال الضابطة القضائية، من بعد قاضي التحقيق، من بعد المحكمة، كتحكم عليه المحكمة بالإدانة لما تثبت الإدانة.

كيدوز عامين، ثلاث سنوات في السجن السيد الوزير، من بعد قبل ما كيخرج، تيعمل رسالة كيتهم واحد المجموعة ديال الناس لأسباب ما، إما كيجيبوا له الصور ديالو، إما كين واحد المجموعة ديال الناس اللي كتعرض على أساس أن يتطرح اسمه في ذاك الشكاية، وكنجي النيابة العامة كتحقق.

الغريب فاين هو السيد الوزير؟ هو لما كينحل ذاك السيد اللي توجهت في حقه هناك الشكاية، وكيجي لعند النيابة العامة، وعند الضابطة القضائية وكيعملوا له المواجهة، وكيشي عند ذاك السيد للسجن، ولما كيوصل لعند ذاك السيد يقول لهم لا، ماشي هو هذا، لأن كيستفزو مقابل واحد القدر مالي، وهذا الشي معروف.

فعلا هاذي أخلاق وهاذي تصرفات اللي ما خصهاش تكون، واحنا السيد الوزير، تنأكدو لكم بعض المدن، وأتم مجال اللي قلت لكم، أهل الذكر، ولا شك في ذلك أنكم عاجلتم عدة ملفات في هذا المستوى. فيما يخص، السيد الوزير، نحن نعرف بأن هذه الحقائق، وكين ناس مدفوعين باش يتخذوا هاذو... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير إن كان هنالك تعقيب.

السيد وزير العدل:

كلمة بسيطة السيد الرئيس.

حقيقة اللي تفضل به السيد المستشار هو صحيح، ولكن النيابة العامة والقضاء بصفة عامة يتعامل مع مثل هذه القضايا بما يجب من حرص ومن حذر بطبيعة الحال، يمكن أن تقع أخطاء، يمكن أن تكون هنالك مناورات، هذه المناورات غالبا ما تكشف عن طريق المبلغين أو غيرهم.

ولكن لا بد من التحقيق في الشكايات، لأن حق التشكي هو حق مشروع، وواجب القضاء هو أن يتحقق من ما يأتي إليه، هنالك شكايات تحفظ دون أن يجرى فيها أي تحقيق، لأنه يتضح منها أنها لا تستند إلى أساس من الوهولة الأولى، ولكن هنالك الشكايات التي تتضمن بيانات أو وقائع مدققة التي تحتاج إلى تمحيص وإلى بحث، فإن التمحيص والبحث يجري فيها، حقيقة أن هذا يضر ربما بالشخص المشتكى به، ولكن هذا هو

السيد الوزير،

لذا، نسائلكم عن الإجراءات التي اعتمدها وزارتم من أجل إحصاء هذه المنازل وإصلاحها وإخلاء المنازل المهتدة بالسقوط وإعادة إسكان قاطنيتها وإيجاد حلول بهذا الصدد حتى يمكننا تفادي الكوارث التي عرفتها العديد من المدن المغربية خلال السنوات الأخيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد أحمد توفيق حجرة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أقر وأؤكد أن إعطاء رقم دقيق محين حول وضعية لا البناءات المهتدة بالانهيار أو الأسر المهتدة بالبناءات المهتدة بالانهيار هو غير ممكن قطعا، وإلا يجب أن تقوم بإحصاء من طرف المكتب العمومي للتجارب والدراسات، خصنا نقومو به البارح ونعطيو الإحصاء اليوم، وغدا هذا الرقم اللي غادي نعطيوه اليوم غادي يولي متجاوز.

كنشغلوا على واحد الرقم مرجعي وطني، كنشغلوا عليه ديال 140 ألف بناية في المغرب مهتدة بالانهيار، ماشي أسرة بناية، 140 ألف، فيها 110 ألف في المدن العتيقة والقصور والقصبات، وواحد 30 ألف ديال البناءات المهتدة بالانهيار عبر مجموع الأحياء العشوائية التي بنيت في أراضي غير مفتوحة للتعمير وبأساليب بناء عشوائية بالليل وفي عطل نهاية الأسبوع والدالة درنا فيها 3 أيام وزولنا الخشب ديالها... إلخ، الأساليب المعروفة ديال الفوضى.

ما بين 2003 و2011 اليوم، بحال اللي قلت، قامت الدولة بكل مكوناتها (السكني، التعمير، الداخلية، الجماعات المحلية، وكل الوزارات المعنية) في واحد الشكل تشاركي وتعاقد، واحد المجهود كبير، هم 86 مشروع، وهذه المشاريع الكلفة الإجمالية ديالها 1,35 مليار درهم واستفادت أو سوف يستفيد منها على حساب تقدم الأوراش 440 ألف نسمة.

هذا لا يعني أنه هذه الظاهرة انتهت وتم التحكم فيها وأن معدناش إكراهات، عندنا مشاكل وكين مشاكل، ومن ضمن المشاكل الأرقام، الرقم اللي اعطيت قلت لك فقط رقم مرجعي ويستحيل على أي مسؤول على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني يعطي رقم عنده مصداقية وحقوقي، لأنه الظاهرة تتحرك، الرقم ديال البارح غير جائز اليوم، وديال اليوم غير جاهز للغد وسر على ذلك المنوال.

واجب العدالة أن تقوم بدورها.

وشكرا لكم، وشكرا كذلك على طرح هذا السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثالث الذي كان موجها للسيد وزير العدل أجل إلى الجلسة اللاحقة، وبهذا نشكر السيد وزير العدل على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، وموضوع السؤال الأول هو حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية من أجل إحصاء وترميم المنازل المهتدة بالانهيار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الدستوري الموحد لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إنه من المؤسف حقا أن نعود إلى التذكير بموضوع المنازل المهتدة بالسقوط والانهيار، خصوصا في الأحياء العتيقة بمدينة فاس وكذا جماعة المشور فاس الجديد، حيث سبق أن طرحت العديد من الأسئلة في الموضوع، إلا أن الأجوبة لم تكن شافية وكافية ولا تحمل أرقام ومعطيات محددة، ولم يتم اتخاذ إجراءات استعجالية كفيلا للحد من هذه الظاهرة التي راح ضحيتها في السابق العديد من المواطنين الأبرياء وشردت العديد منهم.

السيد الوزير،

لا نكون عديمين بل نقر بأن هناك مجهودات ومجهودات كبيرة بذلت في سبيل إنقاذ أرواح المواطنين من الانهيار من طرف وزارة الإسكان، ووزارة الداخلية، والسلطات المحلية، ومجلس مدينة فاس وكذا جماعة المشور، إلا أن المشكل الذي أصبحت تعاني منه الساكنة والمتجسد في تواجد الأعمدة والركائز وسط المنازل، على سبيل المثال لا الحصر جماعة المشور-فاس الجديد، حي المرينيين ومولاي عبد الله.

السيد الوزير،

لقد كان جماعة المشور-فاس الجديد السبق بمساعدة وزارة الداخلية مشكورة، التي وفرت للجماعة إذنا خاصا، قامت بموجبه بإبرام صفقات هدم الخرب التي تشكل خطورة على المارة والبناءات المجاورة. واعتبارا لنجاعة هذا الإجراء، فإننا نطلب منكم تمكين الجماعة من الاستمرار في هذه العملية التي يمكن تطويرها لتشمل عملية الإصلاح أيضا ليتسنى لنا تطوير هذه الظاهرة والحد من خطورتها.

السيد المستشار، تفضلوا.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

السيد المستشار المحترم، السي سليغوا، أنا كعرفكم أنكم رئيس البلدية ديال فاس الجديد ولهذا جبت شوية ديال المعلومات، عرفتك غادي تدير تعقيب على فاس الجديد، وبغيت نقول لك بأنه الدولة قامت بتدعيم في الجماعة اللي انت الرئيس ديالها، 274 بناية ونقات 13 خرب اللي هما مجموع الخرب اللي كاينين في الجماعة ديالك، وكذلك تم إعادة الإسكان، يعني تعطوا براطم، يعني تعطوا شقق اجتماعية بأئمة رمزية ل100 أسرة اللي البنائات ديالها ما فيها، يعني وصلات إلى الحضيض، وتم إصلاح أو في طور الإصلاح 52 بناية.

فيما يتعلق ب 18,2 مليون، الاتفاقية الجديدة اعطت بموجبها الدولة للجماعة يعني تقريبا 2 مليار ديال السنتم تعطات للجماعة لهاذ الموضوع.

أنا في شأنها والاقترح اللي جيتي أنا بغيت نقول لك، السيد المستشار والسيد الرئيس، أن العقدة، صلحو لي إلى غلظت، هي شريعة المتعاقدين، لا يمنع، وأنت رئيس جماعة وبرلماني، غدا تبعث برسالة لوزارة السكنى ووزارة الداخلية للمتعاقدين اللي امضوا الاتفاقية وكتقول لهم عندي تحفظ على النمط ديال الحكامة ونمط التدبير اللي معطاش نتأج بحكم الممارسة، وعندي اقتراح آخر، كنجتمعو ما بيننا وكتنفقو لأن الهدف ديالنا، ماشي نمشيو في واحد المسلسل كيفا كان ثمنه، كمشيو في واحد المسلسل باش نوصولو إلى نتيجة، إلى هاذ الشئ اللي مشينا فيه ما اعطاش نتيجة، يجب التغيير ونوصلو إلى واحد المهجبة متوافق عليها، تبلغنا للهدف اللي ابغيناه وهو بحال اللي قلت، إنقاذ أرواح وممتلكات الناس في الجماعة اللي أنت مسؤول عليها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على حسن مساهمته معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول رؤية 2020 بخصوص قطاع السياحة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة والسيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يعتبر القطاع السياحي قاطرة التنمية ببلادنا ورافعة ناجعة للتنمية في

الإكراهات اللي عندنا: قلة الخبرة في هذا الموضوع محليا، ضعف الموارد المالية، ضعف الموارد البشرية المتخصصة، عدم وجود مرجعية قانونية خاصة من أجل الإفراغ ديال السكان، ها انت دير له قرار الافراغ ومكيخرجش، يقول لك ماعنديش فين نمشي، والله يحسن العون، وكيبقي وكتطبخ العجالة وكيمشيو فيها أبرياء وكذلك كثرة المتدخلين والمسؤولين على الملف اللي في بعض المرات يعوق اشكون المسؤول على هذا الوضع، ماشي أنا، لآخر...

إلح. وفيما يتعلق بمدينة فاس 9000 بناية كاينة في فاس مهددة بالانهيار، في 2 ديال الأنواع ديال السكن المهدد بالانهيار اللي هي 4000 في النسيج العتيق اللي كنتنتي لها المشور فاس الجديد، و5000 بناية حتى في الأحياء العتيقة.

أنا راجع بعد قليل في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوا:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات، احنا مكنتلفوش معكم في هاذ الإطار ديال الاجتهاد واللي قامت به الوزارة، لا بالنسبة لوزارة الداخلية ولا بالنسبة لوزارة الإسكان، وكان المشكل اللي عندنا إلى كانوا بالنسبة لفاس الجديد، لحد الآن تغلبنا على عدة مشاكل، ولكن الآن راه احنا أمام 465 منزل مهدد، فاش كقولو 465 كضربوها تقريبا في العائلات، كتعطي واحد العدد كثير ديال هاذ الساكنة مهددة مع الأسف الشديد.

كنا أبرمنا معكم واحد الاتفاقية، وحقيقة درتو مجهود واعطيتو 18 مليون و200 ألف درهم لجماعة المشور، في الوقت اللي ساهمت الجماعة ب 3 مليون ديال درهم، ولكن المشكل فين كيتجلى، كيتجلى في هاذ الاتفاقية كيتعطي التنفيذ ديالها لوكالة إنقاذ مدينة فاس، هاذ الوكالة خص اللي ينقذها بعدا هي لأن لحد الآن من 2007 لحد الساعة عدد المنازل اللي خصها تتدخل فيهم 250، اشحال اعطاتنا لحد الساعة؟ 5 منازل، الوقت اللي 20 في الأيام المقبلة، يعني غادي نقولو من دابا شهرين غادي نتكلمو على 25 منزل.

إذن أنا أظن بأن المشكل كاين في الاتفاقية، أنا أتمنى وأطلب من السيد الوزير باش الاتفاقية تكون ما بين الوزارة وما بين الجماعة، ونستعملو كما استعملنا مع وزارة الداخلية في إطار هدم الخرب اللي تمكنا باش نحرقو عدة مراحل، الآن المساطر كلها مع الوكالة كتمشي ببطء، إلى ما قلناش كوقوف، كل خطرة عندها مانع إما الأموال متوصلاتش بها، وإما الكلفة اللي كتكون عالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

شكرا السيد الوزير.

فقط السؤال لم أطرحه هكذا جاء من فراغ، حقيقة فاش اطلعت على رؤية 2020 كملتقى تنجني حتى للواليديّة وتقف وتمشي ووتتبدى عاود ثاني من الصورة، من مدينة الصورة، يعني بان لي أن كايّة عملية الإقصاء ديال مدينة آسفي، أنا ما تنقولش واش بخلفية أو بعدم خلفية، ولكن بان لي كايّن إقصاء المدينة، لذلك طرحت السؤال.

أعرف بأنه كايّة لجنة تشتغل، ولكن جاءت من بعد، يعني من قبل ما تحطوا الرؤية ما كايّنش هاذ الإمكانية، ما طرحتوه فيما يخص الجهوية الموسعة أنا متفقة معكم، ولكن الجهوية المتقدمة غتجي أصلا باش تدير توازنات، ما غتبقاش عندنا السياحة في الجديدة، عندنا هنا وما عندناش مثلا في آسفي، غادي تكون توازنات.

أنا غير باش نلفت نظركم بأن هاذ المنطقة كما تعلمون السيد الوزير- حينما أقول آسفي، يسمحوا لي الناس ديال اليوسفية، دابا ولاو عندنا جوج الأقاليم آسفي واليوسفية. تعلمون أن إقليم آسفي تاريخيا تواليت عليه مجموعة من الحضارات، وهذه الحضارات خلات واحد البصات واضحة، ترجمت في مآثر تاريخية اللي هي جد مهمة، أنا كيان لي من الإحجاف أن احنا منستغلوهاش.

وحيثما أتكلّم مثلا على إقليم آسفي واليوسفية كقول بأن كايّن شريط ساحلي، في الحقيقة احنا عندنا (des plages sauvages)، نقولها صراحة، ولكن عندنا مثلا بحال في آسفي كايّن عندنا واحد (la plage) اللي هي أخذت اللواء الأزرق لمرة واحدة، وعندنا الصويرة القديمة اخذاتو جوج مرات، عندنا مؤهلات سياحية كثيرة، أعتقد بأن الوقت مكيسمحليش باش نذكرها، عندنا الأضرحة 309 وزوايا، وعندنا مواسم، أتذكر من بينها موسم سيدي شيكر، إلى غير ذلك.

فقط أنا درت واحد المقاربة ولقيت واحد التفاوت، مثلا في رؤية 2010 حطت واحد المجموعة ديال المشاريع كنيخص آسفي، 3 مشاريع، كايّن الرحلات البحرية، كايّن مشروع ديال خلق محطة سياحية في إطار اتفاقية شراكة ما بين الجهة وما بين وزارتك الوصية وبيّن (URBAN GOLF)، وخصصت لها واحد 300 هكتار، وعندنا نيت مشروع ديال خلق قاعدة بحرية للرياضة المائية، هاذ الشي كله لم يتم لأسباب ومعوقات إلى غير ذلك.

احنا مبيغناش، جات في 2010، على الأقل حضرت آسفي ولو المشاريع لم تتم، ولكن في 2020 لم تذكر هاذ المنطقة، أنا كعرف بأن حاليا كايّة لجنة، (إلى أسمحتي السيد الرئيس)، ولكن ألع على أنه خصها

جميع مناطق المغرب، وله دور محيكل في إعادة ترميم وإشعاع التراث الثقافي المغربي، وتأتي رؤية 2020 المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية حول السياحة لتتضمن هذه الأطوار التي يلعبها هذا القطاع مركزة على الأصالة والتنوع والاستدامة وعلى تحسين الحكامة خاصة على الصعيد المحلي، ومن خلال تعزيز الريادة الجهوية.

لكن السيد الوزير ما يقلقنا أن هذه الرؤية لم تشمل بعض الأقاليم كإقليم آسفي مثلا الذي يتوفر على بنايات سياحية وعلى واجهة بحرية مهمة. لذلك، السيد الوزير المحترم، نسانلكم عن أسباب إقصاء إقليم آسفي من رؤية 2020 حول السياحة، وما هي الإجراءات المواقبة للنهوض بالقطاع السياحي داخل الإقليم؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، والكلمة للسيد وزير السياحة للإجابة على السؤال.

السيد ياسر الزناكي، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة المستشارة.

في البداية، أود أن أشير أن رؤية 2020 ستلعب دورا مهما في مسلسل الجهوية الموسعة الذي انخرطت فيها بلادنا، من خلال الارتكاز على ثمان مجالات تربية متناسقة سياحيا، وبالتالي ضمان تنمية سياحية واقتصادية متوازنة لمجموع ترابنا الوطني.

وفي إطار الرغبة في جعل القطاع السياحي رافعة للتنمية الجهوية، سيمنكن هذا التقطيع بأن تستفيد كل منطقة من جميع مؤهلاتها الطبيعية والثقافية والتراثية والإنسانية، لتكون وجهات قادرة على الاستجابة لتطلعات السوق السياحية الدولية، وسيتوفر كل مجال تربي على خريطة طريق ستنفذ عبر حكمة محلية، تمنح لها الوسائل والإمكانات الخاصة بها.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم، السيدة المستشارة المحترمة، بأنه لم يتم على الإطلاق إقصاء إقليم آسفي من هذه الإستراتيجية، بل على العكس فهي تغطي جهة دكالة-عبدة ككل، باعتبارها جهة ذات مقومات سياحية عالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تحضير عقد البرنامج الجهوي الخاص بهذه الجهة، تم تشكيل لجنة جهوية لوضع المسات الأخيرة لمخطط العمل المتعلق بتبنيها سياحيا، بما في ذلك إقليم آسفي.

وفي هذا السياق شرعت اللجنة المذكورة في التفكير والبحث عن اقتراحات لتبني الإمكانات السياحية المتنوعة التي يتوفر عليها هذا الإقليم، وعلى وجه الخصوص الشواطئ والمدينة القديمة والصناعة التقليدية المحلية وأشياء أخرى.

وشكرا.

وجلس مع الفاعلين وخدمنا على برنامج عمل وعلى مخطط، وقبل ما نعلن على إستراتيجية باش ناخذو الآراء دياهم لأن هذا هو المبدأ اللي امشينا عليه، كنستاشرو مع الناس ديال الجهة ومع الفاعلين ديال الجهة والسلطات ديال الجهة واعطونا معلومات واقتراحات، والناس خدموا معنا من مدينة آسفي، هاذيك المعلومات هي اللي جينا ودخلناها في الإستراتيجية ديالنا، واللي اليوم كندومو عليها في نطاق هاذ العقد البرنامج الجهوي اللي غادي ندخلو بطريقة تدقيقية.

غادي نمشيو نشوفو كيفاش غادي نديرو واحد البرنامج عمل باش نخرجو المنتج السياحي اللي كيناسب الجهة، وتداروا اجتماعات، كما ذكرت السيدة المستشارة المحترمة، اللي الحمد لله غادين في هاذ النطاق هذا، ولكن مجاوش من بعد، راه تدارت الخدمة من قبل ومشيت أنا بنفسني لآسفي وجلست تما ودرنا اجتماعات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، كما نشكره على مساهمته، وإذا كان ممكنا بعد استئذان السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال الموجه إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة ليتمكن السيد وزير السياحة من الإجابة عنه بالنيابة، وتأخير السؤال خاصة وأنا دائما في الحصة وفي الغلاف الزمني المخصص.

سننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول دور الحضنة بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، سعيد أرزيقي، إبراهيم أبو زيد، الهاشمي السموني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، أرجوكم أن تنضبوا إلى الوقت ليستفيد الجميع من الوقت، شكرا للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الإخوة المستشارين،

تعتبر دور الحضنة إحدى الركائز الأساسية في تنمية القدرات الفكرية للطفل، كما تؤهله للتكيف والاستعداد لولوج المدرسة، وإن كانت المدن تتوفر على دور الحضنة والمدارس الخاصة، فإن سكان البوادي والقرى يعانون من غياب هذه الفضاءات التربوية، مما يضطر الأبحاث اللواتي يشتغلن في الحقول إلى اصطحاب رضاعهن في عز الشمس والبرق، مما يعرضهم إلى الأمراض كما أن قدراتهم الفكرية تكون محدودة بالمقارنة مع زملائهم الذين كانوا بدور الحضنة.

ومن هذا المنطلق، نود السيد الوزير مسائلتكم: ما هي الإجراءات

تكون... هنا أنا خلافي أنساءل كقول واش هاذ 2020 لاش جات؟ هاذ الرؤية، واش جات فقط باش تخلي الوزارة تنجح في الإستراتيجية اللي وضعت في 2010 وهي ديال 10 مليون سائح؟ ولا جات من أجل التنمية السياحية؟

كقول إلى جات من أجل التنمية السياحية، خصها تشمل جميع المناطق، وهنا إلى اسمحتو لي غادي نثير واحد المشكل، أنا كنعرف كينة معيقات إلى اسمحتي، السيد الرئيس، مكنتلقش غير بالوزارة ديالكم وكطالب أنا بالتأزر الحكومي، لأن عندنا مشاكل خطيرة كنعلق بمجال التجهيز، التجهيز راه حابس علينا الباب، وأنا أنساءل أن سيدنا الله ينصرو كان جا عندنا وأعطى الانطلاقة ديال مجموعة ديال المشاريع وكنجي قطاعات حكومية وكنتسد علينا الطريق، مثلا الطريق ما بين آسفي ومراكش مكابنش، عندنا مشكل مع الوكالة الحضرية في تصاميم التهيئة...

عندنا فيما يخص الوكالة الحضرية، إلى اسمحتي السيد المستشار، الوكالة الحضرية عندنا مشكل ديال تهيء التصاميم بحال مثلا جماعة أير عندها إشكال، عندها واحد المجموعة ديال المشاريع اللي هي سياحية بتموليات ضخمة، ولكن عندها مشكل مع الوكالة الحضرية، وكين مشكل في سيدي غانم، المنطقة المجاورة لإقليم آسفي مع المياه والغابات، كين واحد المشروع ضخم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، أنا مضطر أن أقطع عليك الكلام لأنه لا يعقل أن تأخذي ضعف الوقت المخصص لك، والكلمة للسيد الوزير للرد عن تعقيب السيدة المستشارة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة المستشارة على الملاحظات.

أنا غير بغيت نقول لك أنه ماشي صحيح، يمكن المعلومة ما وصلاتش، إقليم آسفي دخل حتى هو في برنامج التخطيط ديال إستراتيجية 2020، كما قلت ماشي إقليم آسفي لوحده، كين كل حمة دكالة، والعقد اللي قلت البرنامج الجهوي الذي كنيشتغلو عليه اليوم هو نتيجة ديال أعمال واجتماعات تشاورية اللي كانت من قبل من إعلان إستراتيجية 2020، وهاذ الاجتماعات حضرت لها أنا بنفسني، غير باش نقول لك يمكن المعلومة ما وصلتش.

ولكن أنا مشيت لمدينة آسفي ودرنا اجتماع مع السلطات المحلية ومع الفاعلين وكانوا بعض منتخبي الجهة والفاعلين السياحيين ديال الجهة في العمالة ديال آسفي، وجينا برنامج اقتراح ومخطط خاص بالجهة وإقليم آسفي اللي عارف فيه كل هاذ المعطيات السياحية الطبيعية اللي كيتوفر عليها الإقليم، الصناعة التقليدية و... عندنا كاملة في مخطط البرنامج، ملي جينا واقترحنا وتجاوزنا، وهذا يبرهن بأن مدينة آسفي، لأن مشيت لآسفي

كما أن دور الحضانة تلعب دورا أساسيا في تمكين الأطفال من التكيف في وسط جماعي بعيد عن أفراد العائلة الصغيرة، وأغلبية القرى تفتقر أيضا إلى دور الشباب، وحتى إذا وجدت فإنها لا تقوم بدورها في احتضان الشباب، بل في غالبية الأحيان تتحول إلى مساكن.

ولهذا نود، السيد الوزير، أن تعمل الحكومة مستقبلا على وضع برامج تهدف إلى النهوض بالناشئة القروية، حتى تتمكن من صقل مواهبها، خصوصا وأن بلادنا مقدمة على جمهورية متقدمة، أساسها التضامن والتوازن فيما بينها. والسيد الوزير، هنا سأعطيك مثل: طفل في البادية عمره 6 سنين وطفل في المدينة عمره 6 سنين، فاش كيتلاقوا هاذ الزوج في القسم الأول ديال التحضيري تيكون واحد المستوى كبير ديال الفرق، ودائما مول المدينة دائما يبقى مستواه عالي على البادية.

لهذا، نتعاود نطلب منكم واحد الانتباه إلى العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الشباب والرياضة):

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار.

احنا متفقين بأن هذا موضوع عنده أهمية كبيرة، كما ذكرت لحد الآن يتبين بالأرقام بأن نصف المؤسسات ديال روض الأطفال هي في العالم القروي، يتبين بأن هاذ المعلومات اللي اعطيتي تأخذ بعين الاعتبار.

الآن المستقبل خاص يكون أكثر، واللي ما ذكرتوش في الجواب ديابي هي في برنامج ما نسميه بالمركبات الرياضية للقرب (les centres de proximité)، اللي غادي تكون فيهم للشباب ملاعب للرياضة، هو برنامج طموح، ويمكن وزارة الشباب تطيكم معلومات أكثر، غادي يحتضن حتى هو... هاذ البرنامج الطموح اللي مديور للعالم القروي أيضا، لأن هاذ المركبات غادي تدار في العالم القروي، كل واحد فيهم غادي يحتضن مؤسسات روض الأطفال، معناه أن العدد اللي يعلن عليه اليوم في هاذ مركبات القرب اللي غادي تبنى، غادي يكون قدها مؤسسات روض الأطفال اللي غادي تكون محتضنة فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى آخر سؤال مبرمج لنا في هذه الجلسة، وهو موجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الإشكالات التي تطرحها تعرفه ربط العالم القروي بالماء الصالح للشرب، لفريق الأصاله والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأستاذ طريش.

المزمع اتخاذها من أجل تشجيع دور الحضانة في العالم القروي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار وعلى حرصه على احترام الوقت، الكلمة للسيد الوزير للإجابة بالنيابة عن السؤال، نفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الشباب والرياضة):

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

فوزارة الشباب والرياضة تولي أهمية كبيرة للطفولة الصغرى من خلال توفرها على شبكة هامة من المؤسسات التي تستقبل الأطفال في مرحلة الحضانة والروض.

ويصل عدد هذه المؤسسات إلى 356 مؤسسة، من ضمنها 152، تقريبا نصف هاذ المؤسسات في العالم القروي، كما تم مؤخرا إحداث 11 مؤسسة جديدة، 6 منها في العالم القروي، تقريبا النصف مرة أخرى، وذلك في إقليم القنيطرة كسيدي محمد الأحمر، أولاد مصباح الرويف، دار بلعامري، في الحسيمة في أزغار، سيدي بوعفيف، وفي آسفي سيدي أحمد. وتقوم الوزارة بتخصيص مؤسسات رياض الأطفال بالاعتمادات اللازمة قصد تحسين الفضاءات وتطوير خدماتها.

فيما يخص استكمال التكوين، فقد تم تنظيم ثلاث دورات وطنية للأطر العاملة بهذه المؤسسات، حيث استفاد منها 80 إطار بالوسط القروي. ومن جهة أخرى تتولى الوزارة الاستجابة لطلبات إحداث دور الحضانة الخاصة المستوفية للشروط، والتي أصبح ينظمها القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة على استعداد للتعاون في إطار شراكة مع الجماعات المحلية القروية وغيرها الراغبة في إحداث دور الحضانة بالوسط القروي على أن تقوم الوزارة بتجهيز وتأطير المؤسسات المحدثة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، والكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

وإن غرضنا من طرح هذا السؤال هو لفت انتباه الحكومة إلى وضع المرأة القروية، التي لا تكفى بتربية أبنائها، وإنما هي مكون أساسي في عملية الإنتاج الفلاحي، ولهذا فهي أيضا، هذه المرأة المسكينة القروية، محتاجة إلى مؤسسة تربية ترعى أطفالها على غرار نظيرتها بالمدن.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، بغيت نذكر في إطار السؤال الموجه إلي فيما بهم الماء الصالح للشرب في العالم القروي والتعرفة، بغيت نذكر بأن الجهود المبذولة في هذا الإطار، كلشي على علم بها ويتقاسمها جميع المغاربة، لأن المملكة المغربية عملت مجهودات كبيرة في هاذ الـ 15 سنة الأخيرة منذ 1995 ملي كانت التغطية ديال العالم القروي ما كنفوتش 15% فيما يخص الماء الصالح للشرب، وصلنا، الحمد لله، بفضل الجهود الكبرى إلى تغطية 91% مع م تم سنة 2010.

وهناك استثمارات ديال 9,2 مليار درهم اللي واكبت هاذ المشروع الضخم واللي كيتعترف به دوليا وجمهويا ومحليا، وقد تم الرفع في حجم الاستثمارات في هاذ المشروع من 200 مليون سنويا إلى مليار و200 مليون سنويا.

هذا كيبين الجهود الكبيرة اللي عملتها الدولة وجميع المتدخلين والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب باش يتزود العالم القروي بالماء الصالح للشرب، باقي هاذ 9% اللي باقية خصها تغطي واللي فيها مشاريع كبرى مازالت في طور الإنجاز.

ففيما يخص السؤال اللي توجه لي، فيما يخص الساكنة القروية حاليا كفضل التزويد بواسطة الإيصالات الفردية على التزود بواسطة النافورات العمومية، الشيء الذي يجعل المكتب يواجه عدة إكراهات للاستجابة للطلب المتزايد لهذه الساكنة.

وفيما يخص التسهيلات اللي كيقوم بها أيضا المكتب لمواكبة هاذ المشروع الضخم ديال الربط الفردي، فكيبوجد المكتب استثمارات مهمة، وكين في هاذ الصدد المساهمة ديال الجماعة بـ 50% من كلفة إنجاز منشآت التوزيع، وذلك طبقا لاتفاقيات الشراكة المبرمة بين المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووزارة الداخلية. وكين أيضا المساهمة ديال السكان المستفيدين بـ 3500 درهم لكل إيصال فردي، بالإضافة إلى رسوم الإيصال حسب المعايير المعمول بها داخل المكتب، والتي تمثل 50% من معدل مصاريف الربط الفردي والمطابقة بالمراكز القروية.

والمكتب تمنح للأشخاص ذوي الدخل المحدود تسهيلات في الأداء في إطار الإيصالات الاجتماعية، واللي كتوصل مدتها إلى حوالي 7 سنوات، هذا كله باش نقول بأن الجهود المبذولة، وإلى كين بعض النقط خاصة في بعض المناطق، المكتب كيبقي على استعداد باش يشوفوا مع الساكنة المحلية ومع جميع المتدخلين المحليين.

وشكرا.

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يتعلق بالإشكالات الكبرى المتعلقة بالماء في العالم القروي، وكذلك حتى بالنسبة لبعض المدن العتيقة، سنشير إليها في بسط سؤالنا، وأعني هنا المدن العتيقة كفاس.

لعل من الأهداف الإستراتيجية التي جاء بها التصريح الحكومي، وخاصة في الجانب الاجتماعي منه، وهو تعميم الاستفادة من الماء الصالح للشرب لفائدة كل ساكنة العالم القروي إسوة بسكان الحواضر والمدن.

ولكن للأسف، لوحظ باللموس أن غلاء تعريفة الربط والفقير المستشري في العالم القروي وكذلك بعض المدن العتيقة والأحياء الهامشية، وقف حجرة عثرة دون استفادة هذه الساكنة من الماء الصالح للشرب، خصوصا في المناطق التي يسيرها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

فبناء على كل هذه المعطيات غير القابلة للدحض، ما هي الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة لخفض هذه التعريفة وتمكين ساكنة العالم القروي من حقهم في الاستفادة من الماء الصالح للشرب؟

وأعرج على سؤال ثاني بمناسبة حضور السيدة الوزيرة المكلفة بالماء والكهرباء، لأن سؤالنا كان فقط لكاتب الدولة، ولكن أعنتم هذه الفرصة بحضورها، والمتعلق بالكهربة في العالم القروي، وأخص بالذكر إقليم شفشاون.

في بعض الجماعات المحلية، السيدة الوزيرة، هاذ الشهرين الأخيرين، جات فواتير الكهرباء بارتفاع محول، يعني ما عمرو ما جات، الأثمان ديال هاذ الشهر هذا إلى درجة أنه وصلت حتى لـ 10000 درهم وحتى 9000 درهم، هذا في غياب مراقبة العدادات وفي غياب إعطاء حسابات دقيقة للمواطنين الذين يستهلكون هذه الطاقة اللي كنعتر، حقيقة، أن المواطن هو طرف شريك مع المكتب الوطني للكهرباء، هاذي من جهة أخرى.

وكذلك ألتمس من السيدة الوزيرة المحترمة بالنسبة للعالم القروي باش تتخطاوا هاذ المسألة ديال المشاكل، وهو تزويد وتعويض هذه العدادات الرقمية اللي هي عند الربط اللي كتعطي عداد المكتب الوطني بعداد اللي عندو البطاقة الإلكترونية.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

وشكرا السيدة الوزيرة، نتمنى أنك تجاوبيني عليه بصراحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لمواجهة الإكراهات أو الصعوبات التي كيعرفها العالم القروي، والتي بعض الحالات تتكون السبب ديالها هو التشتت ديال المنازل والتي باش توصل لهم بصفة فردية أصعب من المدن، فاتخذ بعين الاعتبار هاذ الإشكاليات في عدة حالات، واتخذ أيضا بعين الاعتبار محدودية دخل الساكنة القروية، وفي هاذ الصدد تم وضع تركيبة مالية لتمويل تزويد العالم القروي في هاذ الحالات في أحسن الظروف بتنسيق مع السلطات المحلية ووزارة الداخلية.

وفي ما يخص التنمية البشرية، بغيت نذكر بأننا كلنا ملزمين بهذه الرؤية ديال صاحب الجلالة نصره الله في جميع الميادين، ولا سيما في ميادين حيوية كالماء الصالح للشرب أو الكهرباء، ولا سيما في الميدان القروي، ولذلك كانوا أشطر جديدة التي تعملات لتتبع هاذ المشروع لا ديال الماء الصالح للشرب (PAGER) ولا ديال الكهرباء القروية، وتعطاهو تمديد، غير في الكهرباء القروية عندنا برنامج تمديدي 2011-2014 ديال تقريبا 3,6 مليار ديال الدرهم التي غادي يخص غير المناطق المعزولة أو البعيدة من الشبكة أو التي كانت فيها صعوبات باش حتى هي كلها -إن شاء الله- توصلها الكهرباء.

نفس الشيء بالماء الصالح للشرب، المشاريع باقا غادا في عدة مناطق. وفيما يخص الأئمة بغيت نذكر بأن لا الماء الصالح للشرب ولا الكهرباء، الأئمة ديالهم تحدد في إطار لجنة وزارية لدى وزير الشؤون العامة والاقتصادية بتدخل ديال وزارة الطاقة أو الوزارة المكلفة بالماء.

وفيما يخص الماء الصالح للشرب هناك أشطر، وهاذ الأشطر كل شطر عنده الثمن ديالو، من الشطر 0 حتى 18 متر مكعب، من 19 متر مكعب إلى 60، من 61 إلى 120 وفوق 120 متر مكعب، وكل شطر عنده الثمن، وكلما زدا وصلنا للشطر الثالث أو الشطر الرابع الأئمة تتضاعف أكثر باش الناس تكون واعية بالأهمية ديال هاذ الموارد المائية أو الكهربائية، وباش تاخذ التدابير اللازمة باش تحسن الاستهلاك ديالها، ولا سيما في هاذ الفترة ديال الصيف.

احنا كوهمو والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ولا المكتب الوطني للكهرباء كي عمل تواصل مع الساكنة باش يبين لها بأن الأهمية ديال الاقتصاد وأيضا غادي يعود عليهم هذا بالنقص في الفاتورة لأن ملي كيكتر الاستهلاك كدوزو للأشطر السابقة الأخرى. فهذه الأئمة كلها عمومية على جميع التراب في إطار لجنة وزارية وبصفة مدققة، وكيقتي المكتب رهن إشارة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزيرة، الكلمة للأستاذ طربيش في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس.

مشكورين السيدة الوزيرة على الجواب، ويمكن السؤال الثاني ربما مبعيتشاي تجاوبنا عليه لأن راه غير موجه لك بشكل رسمي، على أي نحن متفقين مع السيدة الوزيرة بأن هناك مجهودات كبيرة جدا بذلت من طرف الدولة ومن طرف الحكومة فيما يتعلق بتجهيز العالم القروي بالماء الصالح للشرب، وكذلك حتى بالنسبة للكهرباء وارتفعت واحد النسبة كبيرة.

أنا السؤال ديالنا فقط يرتبط أساسا بجوهر الموضوع، وهو ارتفاع هاذ الفاتورة ديال الماء لأنه خص أن العالم القروي يعطى له واحد الثمن تفضيلي بامتياز، يعني كعالم قروي، نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تيعاني منها الوسط القروي، مغاديش نشكلو احنا ونخرجو الفاتورة، يمكن استصدار فاتورة التي هي كائنة في المجال الحضري، هي نفسها التي تكون في العالم القروي، إذن هذا عيب خص السيدة الوزيرة تنتبهوا له من الناحية الإدارية ومن الناحية ديال إلى كفا فعلا بغينا نحقق واحد التنمية شاملة ومندمجة في العالم القروي.

نفس الشيء بالنسبة للكهرباء، يكون واحد الثمن تفضيلي ناقص على ما هو معمول به في المجال الحضري، وأحيانا كما قلت لكم أن العدادات التي مكيتراقبوش في الوسط القروي، ربما أن المكاتب الجهوية يعني هناك في بعض الأقاليم معندهاش الموارد البشرية كافية باش تسهر على التتبع شهريا، ولكن ميدخلوهمش في ذلك الشطر الثالث وفي الشطر الرابع. أشنا هو ذنب هذا المواطن أننا ندخلوه في الشطر الرابع؟ مع العلم أن الثمن ديال الكيلو وات راه معروف بشحال كيتأدى، تحسب لهم في نفس الثمن في الشطر الأول ريثما يجيو الأعوان ديال المكتب الوطني يستخلصوا المستحقات ديال الكهرباء، يعني هذا هو اللي ابغينا نشيرو ليه السيدة الوزيرة.

ثم أن كايين بعض المدن العتيقة على سبيل المثال التي كايين في الأحواز ديالها بعض الطبقات التي هي فقيرة، إذن كنعتر هي جزء لا يتجزأ من العالم القروي، فهي مرتبطة بالمدينة وبالعالم القروي، فخبذا أننا نشوفو واحد النوع ديال التصرف امتيازي باش يكون واحد التخفيض في القيمة ديال الاستهلاك ديال الماء وديال الكهرباء، هذا تيندرج في إطار ما يسمى بالتنمية البشرية، التي صاحب الجلالة نصره الله سهر على هاذ الضواحي ديال المدن وعلى هاذ الأحياء المهمشة وعلى هاذ الأحياء التي هي فقيرة، وهذا كيعتبر دعم من الدولة، يعني تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، كما
نشكر الجميع والمساهمة في إنجازها.
ورفعت الجلسة.

المواطنين في جميع الجهات باش يواكب المشاكل الخاصة التي تقع هنا أو
هناك.
وشكرا.